

المحاسبون



الجريسي :

القطاع الخاص السعودي
يقوم بدور أساسي في
قيادة الاقتصاد الوطني

تحت شعار

« الماليون في العقد الجديد : طموحات وتحديات »

الهيئة تنظم الملتقى
السعودي الأول للماليين



أكمل نجاحك المهني

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

زمالة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

SOCPA

عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين **SOCPA** تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

فترة اختبار الزمالة القادمة

تبدأ في:

٢٥/٠٦/١٤٣٢ هـ الموافق ٢٨/٠٥/٢٠١١ م

وللمزيد من المعلومات:

هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥ ا. تحويلة ١٣٥

فاكس: ٤٠٥١٠٩٨ ا.

الموقع الإلكتروني: www.socpa.org.sa

البريد الإلكتروني: exam@socpa.org.sa

الملتقيات المهنية: بوابة نشر الوعي المهني

في إطار الاهتمام بجانب التوعية والتطوير المهني بوصفه ركناً أساسياً من أركان النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، دأبت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على عقد وتنظيم عدد من المؤتمرات والملتقيات التي تصب في مصلحة رفع الوعي المهني، بما يخدم الشرائح والقطاعات المتعاملة مع مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، والمجال المالي بشكل عام. لقد سعدت الهيئة بما تحقق لهذه المؤتمرات والملتقيات من احتفاء ونجاح -بحمد الله سبحانه وتعالى- تمثل في الحضور الكبير من قبل ذوي الاهتمام والاختصاص وكذلك في المشاركة المتميزة من قبل متحدثين بارزين، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ولعل المؤتمر السعودي الدولي الثاني الذي حظي برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، والملتقيات الأخرى التي تنظمها الهيئة بشكل دوري خير شاهد على ذلك.



د. أحمد عبدالله المغامس
المشرف العام
أمين عام الهيئة

في هذا السياق، تنظم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية الملتقى السعودي الأول للماليين بتاريخ ٢٧ ربيع الأول الموافق ٢ مارس ٢٠١١م في مدينة الدمام، ويهدف هذا الملتقى الذي يعقد تحت شعار "الماليون في العقد القادم: طموحات وتحديات"، إلى إبراز الدور المهم الذي يقوم به المختصون في الجوانب المالية في مساعدة المنشآت المختلفة والمتعاملين معها على اتخاذ القرارات الملائمة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لهذه

المنشآت ونموها، كما يهدف هذا الملتقى على وجه الخصوص إلى استشراف المستقبل بطموحاته وتحدياته لاكتساب فهم أعمق للتحديات التي تواجه الماليين، وبحث الحلول لها، وتعزيز المهارات اللازمة للتطوير والنجاح، وترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المالية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المالية.

وفي الختام نود توجيه الشكر لشركة أرامكو السعودية على تعاونها في تنظيم هذا الملتقى، كما نشكر كل من ساهم في جهود الإعداد له وتنظيمه، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يكفل جهود العاملين المخلصين بالنجاح والتوفيق.





7 هيئة المحاسبين تحول اختبار الزمالة من ورقي إلى إلكتروني

لجنة التعليم والتدريب
بالهيئة تعتمد الدورات
التدريبية لعام ٢٠١١م

8

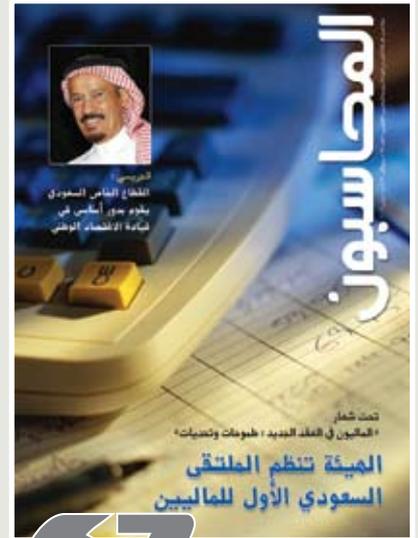


10 ما مدى جواز إعادة تقويم الأصول الثابتة المستملكة دفترياً ولا تزال في الاستخدام؟

الجريسي :

القطاع الخاص السعودي
يقوم بدور أساسي
في قيادة الاقتصاد الوطني

11



67

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام

د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير

د. يحيى بن علي الجبر
نائب أمين عام الهيئة

مدير التحرير

عبدالله بن عبدالعزيز الراجح

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١ ٢٨٥٥٥/٤٠

فاكس: ٠١ ٢٥٦١٦/٤٠

E-mail: socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

- المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة .
- ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ حسان بن فضل عقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور وليد بن محمد الشباني
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري
الأستاذ محمد بن صالح العبيدان
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

التصميم والإخراج

الجريدة للخدمات الإعلامية



المدير المسؤول

م. عبدالرحمن بن زيد الضعيان

تصميم وإخراج

رضا سالم باصالح

التحرير والتنسيق الصحفي

الجريدة للخدمات الإعلامية

المملكة العربية السعودية - الرياض.

ص.ب ٤٢٣٦٢ الرياض ١١٥٤١

هاتف: ٢٢٥٠١١١ (٥ خطوط) فاكس: ٢٢٥٣٧٧٧

الرقم الموحد: ٩٢٠٠٠٨٠٠٩

فاكس: ٢٢٥٣٧٧٧

www.aljareeda.com.sa



22

التصنيف المقترح للشركات المساهمة السعودية وفقا لمتطلبات حوكمة الشركات

واحد من كل أربعة مديرين
ماليين يبحث عن محاسبين
لهم مهارات في تقنية
المعلومات

30



مكافحة غسل الأموال
أدوار المحاسبين المهنيين..
الالتزامات المهنية..
الأخلاقية.. والمخاطر

32

مخاطر صحية من جراء العمل
ساعات طويلة

46

المحافظة على نمط

حياة أكثر صحية في مكان العمل

48



تحت شعار «الماليون في العقد الجديد: طموحات وتحديات» الهيئة تنظم الملتقى السعودي الأول للماليين



تنظم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع شركة ارامكو السعودية الملتقى السعودي الأول للماليين تحت عنوان «الماليون في العقد الجديد: طموحات وتحديات» بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢ مارس ٢٠٢١م بمدينة الدمام، ويهدف هذا الملتقى إلى إبراز الدور الهام الذي يقوم به المختصون في الجوانب المالية في مساعدة المنشآت المختلفة والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الملائمة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لهذه المنشآت ونموها. كما يهدف على وجه الخصوص إلى استشراف المستقبل بطموحاته وتحدياته لاكتساب فهم أعمق للتحديات التي تواجه الماليين وبحث الحلول لها. وتعزيز المهارات اللازمة لهم للتطور والنجاح، وترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المالية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المالية.

بموافقة الاتحاد الدولي للمحاسبين

الهيئة تترجم مطبوعة «وضع قواعد فعالة للسلوك في المنشآت»

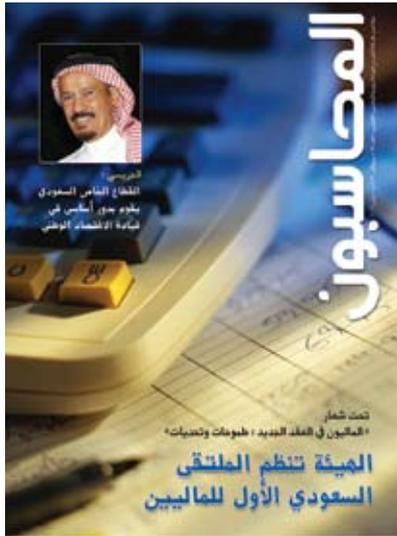
أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المطبوعة المعنونة بـ «وضع قواعد فعالة للسلوك في المنشآت»، التي قامت الهيئة، ممثلة في لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال، بترجمتها وتعريبها بموافقة الاتحاد الدولي للمحاسبين، وذلك في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وما يرتبط بها من مجالات، ونقل أفضل الممارسات على المستوى الدولي. يهدف هذا الإصدار إلى التعريف والتوعية بأهمية وضع قواعد سلوك للمنشأة، باعتبارها عنصراً أساسياً لضمان حوكمة فعالة للمنشآت بمختلف أنواعها سواء كانت منشآت القطاع الحكومي، أو الخاص، أو غير الهادف للربح، على نحو يساهم في تحسين أدائها ويعالج المعضلات الأخلاقية التي تواجهها، ويحترم حقوق جميع الأطراف المتأثرة بنشاطات المنشأة، ويحافظ على مصلحة المجتمع. وتأمل الهيئة أن يمثل هذا الإصدار الجديد مرجعاً مفيداً لكافة المنشآت في المملكة العربية السعودية وفي العالم العربي، بما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى الأداء المهني وتأسيس معايير وممارساته.



سيختل الملتقى محاضرتان رئيستان وعدد من الجلسات التي تشمل عدداً من المحاور الرئيسية التي تطرح رؤية الرئيس التنفيذي لدور المدير المالي، والتحديات التي تواجه المدراء الماليين ودورهم في استراتيجيات تطوير الأعمال. كما ستتطرق الجلسات أيضاً للأزمة المالية العالمية والدروس المستفادة منها في مجال التمويل والاستثمار والمهارات المالية اللازمة للتميز في العقد الجديد. وسيتم تحديث في هذه الجلسات نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين في القطاعات المالية.

الجدير بالذكر أن الهيئة تعمل على تنظيم مثل هذه الملتقيات بغرض تحقيق تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع ونشر الثقافة المهنية والمالية وبما ينعكس إيجاباً على مسيرة اقتصادنا الوطني.

مجلة المحاسبون في حلتها الجديدة



في إطار التطوير المستمر لأداء الهيئة ونشر المعرفة المهنية بين ذوي الاهتمام والاختصاص قامت الهيئة ممثلة في هيئة تحرير المجلة وابتداء من هذا العدد مرحلة إعلامية جديدة ونقلة تطويرية للمجلة شملت مختلف جوانب العمل تحريراً وإخراجاً وطباعة. وتأتي هذه النقلة تحقيقاً لسياسة الهيئة بطرق أفضل السبل والوسائل لتوصيل رسالة الهيئة وتعريف ذوي الاهتمام والاختصاص بما تقوم به الهيئة من أنشطة وجهود للرفي بالمهنة وتأكيد علو كعب المهنة في المملكة. هذا وتطمع هيئة التحرير أن تكون هذه المجلة ملبية لتطلعات قرائها من حيث المحتوى والإخراج وترحب الهيئة بكل اقتراح في مواضيع المجلة وأبوابها في الإخراج والشكل. •

بعد الاتفاق مع مؤسسة Prometric

هيئة المحاسبين تحول الزمالة من ورقي إلى إلكتروني

القانونيين قائلًا بأنه «يتمثل هدفنا في تعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة من كافة الجوانب التي تؤدي إلى تطوير المهنة وتحسين وضعها في المملكة العربية السعودية» وفي هذا الصدد فإن تحويل الاختبارات إلى الاعتماد على الحاسب الآلي وتطوير امتحانات محوسبة في بيئة الأعمال الخاصة بهذه المنطقة من العالم سوف يكون مؤشراً جيداً لتحقيق النجاح والتطوير الدائم الذي نصبو إليه»

كما صرح السيد مايكل برانيك، الرئيس والمدير التنفيذي لـ Prometric «إننا نلتزم بمساندة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من أجل تحقيق رؤيتها الخاصة بتنفيذ اختبارات الزمالة بشكل محوسب، ومن ثم فإن معرفتنا المتأصلة بهذه المنطقة من العالم، وسمعتنا القوية التي تعتمد على التواجد الملموس، والقدرة على تنفيذ حلول متخصصة تناسب سوق الأعمال ستساهم في تعزيز نمو مهنة المحاسبة في السعودية وبصفة خاصة برنامج زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين»

الجدير بالذكر أن مؤسسة Prometric (وهي مؤسسة غير ربحية) تحظى بسمعة جيدة على المستوى الدولي في تقديم الاختبارات والخدمات الخاصة بالتكنولوجيا وتقوم بتقديم وتوجيه أكثر من تسعة ملايين اختبار سنوياً لما يقرب من ٤٠ جهة في القطاعات المهنية والمتخصصة، والمؤسسات الحكومية، والشركات، وتكنولوجيا المعلومات، من خلال أكثر من ١٠,٠٠٠ مركز اختبار في ١٦٣ دولة. •



في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطوير أعمالها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة دولياً، وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة على توصية لجنة الاختبارات بتحويل اختبار زمالة الهيئة من ورقي إلى إلكتروني تنفيذاً لأحد أهداف الخطة الإستراتيجية المعتمدة، وقعت الهيئة عقداً مع مؤسسة Prometric، إحدى المؤسسات العالمية المعروفة في تقديم خدمات الاختبار، لتقديم اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية بشكل إلكتروني عبر استخدام الحاسب الآلي. سوف تتيح

هذه الخطوة تلبية للاحتياجات المتغيرة للسوق وسوف تسهل على الأفراد الراغبين في الحصول على شهادة الزمالة التقدم لهذه الاختبارات بسهولة ويسر، كما ستتيح إمكانية التقدم للاختبارات في مدن متعددة في أنحاء المملكة العربية السعودية. ومن المقرر أن يكون آخر اختبار ورقي تقدمه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مايو ٢٠١١م، ثم يتم بعد ذلك الاعتماد على النافذة التي تعتمد على الحاسب الآلي لتقديم الاختبار بداية من شهر ديسمبر ٢٠١١م بمشيئة الله. وقد صرح الدكتور أحمد المغامس، الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين



لمقارنتها بالمعايير الدولية معايير المحاسبة بالمملكة في محاضرة



المحاضر محمد أصف إقبال مستشار لجنة معايير المحاسبة في الهيئة

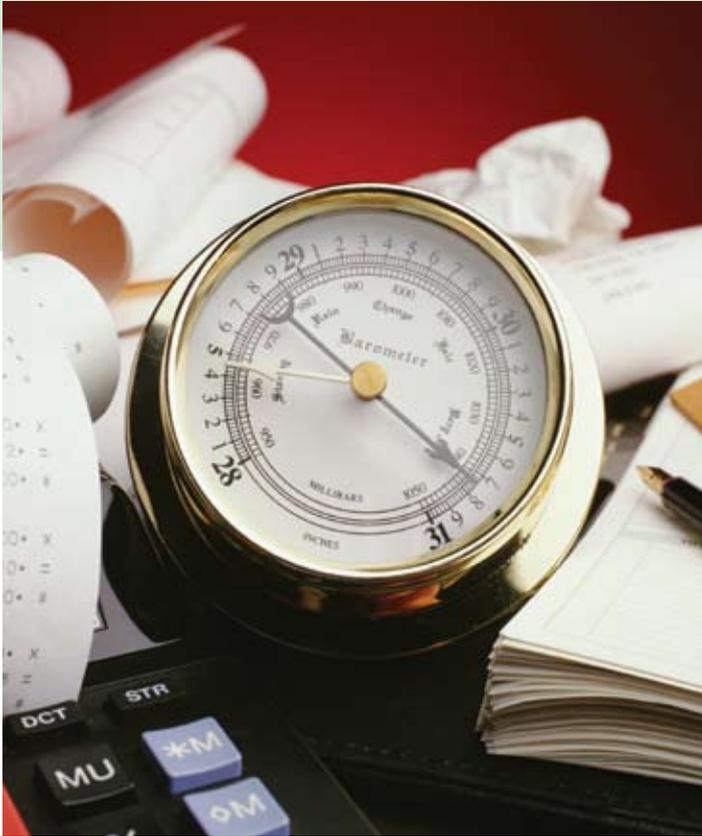
عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمدينة الرياض مؤخرًا محاضرة حول وضع معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية. تحدث في هذه المحاضرة السيد محمد أصف إقبال مستشار لجنة معايير المحاسبة في الهيئة، وقد هدفت المحاضرة إلى تسليط الضوء على معايير المحاسبة بالمملكة ومقارنتها بالمعايير الدولية. وقد شهدت المحاضرة حضورًا جيدًا من ذوي الاهتمام والاختصاص وتخللها نقاش حول عدد من الموضوعات التي تضمنتها المحاضرة. الجدير بالذكر أن الهيئة تعمل على تبني عقد مثل هذه الملتقيات والمحاضرات بغرض تحقيق تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع.



الحصول على تفاصيل أكثر عن هذه الدورات من خلال موقع الهيئة
www.socpa.org.sa

سعيًا إلى تطوير قدرات المشاركين فيها لجنة التعليم والتدريب بالهيئة تعتمد الدورات التدريبية لعام 2011م

اعتمدت لجنة التعليم والتدريب بالهيئة برنامج الدورات المتخصصة لعام 2011م والذي يشمل على عدد من المواضيع المتخصصة التي تهتم أعضاء الهيئة ومنسوبي مهنة المحاسبة والمراجعة ومن ذوي الاهتمام من موظفي القطاعين العام والخاص. وتوسع الهيئة إلى أن تسهم هذه الدورات في تطوير قدرات المشاركين فيها وتزويدهم بالمعارف والمهارات المهنية التي تساعد على أداء مهامهم وواجباتهم بصورة فعالة. ويمكن



جمعية المحاسبين القطرية تنظم برنامج تدريبي حول موضوع «التدقيق المبني على المخاطر»

في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، نظم ديوان المحاسبة بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية خلال الفترة من ٦ إلى ٩ ديسمبر ٢٠١٠ مع معهد التنمية الإدارية، برنامج تدريبي حول «التدقيق المبني على المخاطر».

وتضمن هذا البرنامج محاور رئيسية تعلق بالإطار العام للتدقيق المبني على المخاطر ومكوناته، وتعريف أنواع المخاطر، وأنواع الرقابة ونظم الضبط الداخلي بإدارة المخاطر، ودور التدقيق الداخلي والخارجي في إدارة المخاطر، ومنهجية تقويم المخاطر وإدارتها. كما تضمن البرنامج عرض ومناقشة حالات عملية في هذا المجال.

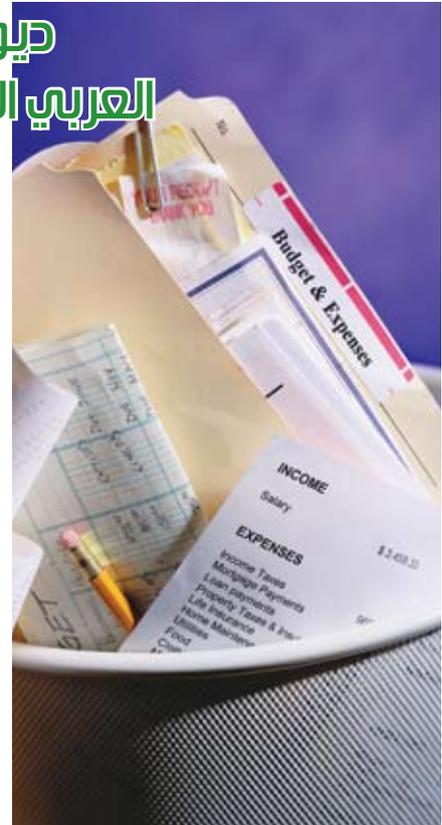
ديوان المحاسبة بالإمارات يستضيف المؤتمر العربي الأوروبي لأجهزة الرقابة المالية في مارس

تعزيز الصدقية ومكافحة الفساد وتحسين ممارسات الحوكمة وتشجيع المساءلة إذا ما تم تطبيقها بشكل ثابت، كما سيتم التطرق لبعض الممارسات والطرق الجيدة لضمان تحقيقها بالإضافة إلى تبادل الخبرات وأساليب العمل المتبعة في هذا المجال.

وتوجه معالي الدكتور حارب العميمي رئيس ديوان المحاسبة بالشكر إلى المجموعة العربية والمجموعة الأوروبية على اختيارهما العاصمة أبوظبي لاستضافة هذا المؤتمر الهام الذي يعقد كل سنتين.

وتجري الاستعدادات لتنظيم هذا الحدث على قدم وساق من قبل ديوان المحاسبة حيث تم تحديد البرنامج الزمني للمؤتمر واعتماد الخطة التي وضعتها اللجنة التحضيرية إلى جانب التجهيزات الأخرى المتعلقة بالأمور التنظيمية. والجدير بالذكر أن المؤتمر الأول عقد في تونس ٢٠٠٦ والمؤتمر الثاني في باريس ٢٠٠٩.

أعلن ديوان المحاسبة بدولة الإمارات عن استضافته للمؤتمر الثالث لأجهزة الرقابة المالية ودواوين المحاسبة الأوروبية والعربية - (الأوروساي / الأرابوساي) وذلك للمرة الأولى على مستوى الخليج العربي والمقرر عقده نهاية شهر مارس ٢٠١٠ في قصر الامارات بالعاصمة أبوظبي. وسيناقش المؤتمر الذي سيعقد خلال الفترة من ٢٩ - ٣٠ مارس وبمشاركة أكثر من ٧٢ دولة عربية وأوروبية المبادئ التي تتبناها دواوين المحاسبة بشأن الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد حيث ستمثل هذه المبادئ المحاور الرئيسية للمؤتمر وسيتم كذلك عرض أفضل الممارسات في مجال الرقابة المالية والرقابة على الأداء بالإضافة إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال الحوكمة في مؤسسات القطاع العام. وتعد المساءلة والشفافية في دواوين المحاسبة وأجهزة الرقابة العليا من المتطلبات الرئيسية التي تهدف إلى



ما مدى جواز إعادة تقويم الأصول الثابتة المستهلكة دفترياً ولا تزال في الاستخدام؟



المحاسبية، وفقاً لمتطلبات الفقرات (٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣) من معيار العرض والإفصاح العام.

ب- إذا نتج التغيير في التقدير عن معلومات كانت متاحة عند إقرار التقديرات المحاسبية السابقة إلا أنها لم تستخدم في حينه؛ فيعالج التغيير في هذه الحالة كتصحيح أخطاء في القوائم المالية، في ضوء الفقرات (٦٩٨، ٦٩٩، ٨٥٧) من معيار العرض والإفصاح العام.

ويتبين من النصوص الواردة أعلاه، أن القاعدة العامة هي عدم جواز إعادة تقويم الأصول الثابتة ووجوب أن تظهر بتكلفتها التاريخية بعد تخفيضها، بالنقص في طاقتها الكاملة، سواء كان هذا النقص بسبب استهلاك هذه الأصول، أو بسبب ظروف أخرى غير مواتية، أو بسبب ما قد يلحقها من تلف أو تدمير، ولا يغير من ذلك ما تقضي به الفقرة (١٢٠) من معيار الأصول الثابتة أنه إذا استهلك الأصل بالكامل دفترياً ولا يزال يستخدم فيعالج التغيير في العمر الإنتاجي وفق طبيعة التغيير الذي حدث (تغيير في التقديرات المحاسبية أو تصحيح أخطاء في القوائم المالية)، ذلك لأن هذا التغيير لا يعتبر بمثابة إعادة تقويم للأصل الثابت، وإنما يعتبر بمثابة تصحيح لتقدير العمر الافتراضي الذي تم على أساسه استهلاك الأصل الثابت.

وبناء على ما تقدم، لا يجوز إعادة تقويم الأصول الثابتة التي تم استهلاكها بالكامل ولا تزال تستخدم، وإنما إذا تبين للمنشأة وجود معلومات ذات تأثير على العمر الإنتاجي للأصل، فيجب معالجة هذا الأمر باعتباره تغيير في التقدير المحاسبي أو تصحيح خطأ في القوائم المالية، وتكون المعالجة المحاسبية وفق ما تم إيضاحه في الفقرة (١٢٠) من معيار الأصول الثابتة، ويجب أن تفصح الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للمنشأة عن التغيير الذي حدث في تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت ومعدل استهلاكه سواء كان التغيير في التقدير المحاسبي أو تصحيح أخطاء في القوائم المالية، وأثره والأسباب التي أدت إليه.

وتقضي الفقرة (١١٥) من معيار الأصول الثابتة بأنه يجب قياس الأصل الثابت المسجل وإظهاره في القوائم المالية التي تلي تاريخ اقتنائه وفقاً للتكلفة التاريخية بعد تعديلها بمجموع الاستهلاك، وتقضي الفقرة (١٢٠) من معيار الأصول الثابتة بأنه إذا استهلك الأصل بالكامل دفترياً ولا يزال يستخدم، أو إذا تبين خلال فترة استخدام الأصل معلومات ذات تأثير على العمر الإنتاجي للأصل فيتعين معالجة التغيير في العمر الإنتاجي باعتباره تغيير في التقدير المحاسبي أو تصحيح خطأ في القوائم المالية وذلك كما يلي:

أ - إذا نتج التغيير في التقدير عن :
(١) توافر معلومات جديدة لها تأثير على التقديرات المحاسبية السابقة لم تكن متاحة عند إقرار التقدير السابق.
(٢) اكتساب المنشأة خبرة إضافية تتعلق بالأصل المعني.
(٣) وقوع أحداث جديدة تؤدي إلى تغيير أحد التقديرات ؛ فيعالج التغيير في هذه الحالة باعتباره تغييراً في التقديرات

الاستفسار:

يلاحظ أن بعض المنشآت لديها أصول ثابتة مستهلكة بالكامل ولا تزال تستخدم، فهل يجوز للمنشأة إعادة تقويم هذه الأصول باعتبار أن المنشأة لا تزال تستخدم هذه الأصول؟

الإجابة:

أفادت لجنة معايير المحاسبية في رأي مهني أصدرته بأن الفقرة (٢٩٠) من مفاهيم المحاسبية المالية بأنه يجب قياس الأصول غير النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية وفقاً لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكاملة، سواء كان ذلك النقص راجعاً إلى استخدام هذه الأصول أو نتيجة ظروف أخرى غير مواتية، أو بسبب ما لحقها من تلف أو تدمير.

الجزيرة

القطاع الخاص السعودي يقوم بدور أساسي في قيادة الاقتصاد الوطني

نجحت غرفة الرياض
عبر مركز التوظيف بها
بتوفير ١٠ آلاف وظيفة
للشباب

للمحاسبة والمراجعة
أهمية قصوى لضمان
سلامة الأداء المالي
لأية منشأة

مراجعة حسابات أي
منشأة وتدقيقها هو
صمام الأمان العاصم
لها من أي ممارسات
تنطوي على تلاعب
أو تجاوز يضر بأموال
المنشأة



لقاؤنا

مع أحد الرواد في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية ممن له رؤاه التي تستشرف الغد بواقعية يملؤها الطموح.

إنه سعادة الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجريسي، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الذي يحل ضيفاً كريماً على صفحات مجلة "المحاسبون"، وفي هذا الحوار يبحث على أهمية بذل الكثير من الجهود من قبل القطاع الخاص من أجل زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي العام والمضي بوتيرة متسارعة في تحسين كفاءة أداء الأسواق المالية والسلعية، وإحداث تغييرات جوهرية على طبيعة عمله للتفاعل بإيجابية مع المستجدات الراهنة والتكيف مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في ظل عالم منفتح أمام حرية المنافسة، من خلال العمل على تنويع الإنتاج والاستثمار، وتوطين تكنولوجيا إنتاج متقدمة، وارتياح أسواق تصديرية غير تقليدية.

■ نأمل أن تحدثونا عن الدور الذي تضطلع به الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في تطوير مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؟

■ غرفة الرياض باعتبارها تمثل مظلة للقطاع الخاص، فإنها مشغولة ومعنية بالعمل على تقوية هذا القطاع وتعزيز دوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، والعمل على تذليل كافة العقبات التي تعترض طريق انطلاقه، أو تحد من قدراته في أداء مهامه التي تضعه حالياً في المركز الرئيسي لقيادة النشاط الاقتصادي في المملكة، والتصدي لتنفيذ المشاريع كافة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

وعلى هذا النحو فإن الغرفة تضطلع بدور نشط وفاعل في المشاركة وإيداء الرأي حيال بعض السياسات والأنظمة الاقتصادية.

وخصوصاً ذات الصلة والتأثير على قطاع الأعمال، بل إنها تبادر في كثير





صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في استقبال وفد رجال الأعمال برئاسة الجريسي

الداخل والخارج، ومعهد الإدارة العامة، وكثير من مراكز ومعاهد التدريب الأهلية، فضلاً عن الاستعانة بعدد من الممارسين من قيادات القطاع الخاص.

■ **تبنت غرفة الرياض رسالة مضمونها: "ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى قطاع الأعمال، والمشاركة في التنمية الاجتماعية من خلال برامج طويلة المدى" نأمل من سعادتكم إلقاء الضوء على أبرز مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها الغرفة؟**

■ تبنت غرفة الرياض وهي مظلة للقطاع الخاص في منطقة الرياض، ومنذ تأسيسها قبل ٥٠ عاماً إستراتيجية متكاملة تستهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية جنباً إلى جنب وبالتوازي مع إستراتيجية دعم التنمية الاقتصادية، وأخذت على عاتقها المبادرة لتكون قاطرة قطاع الأعمال في التنمية الاجتماعية والمشاركة الفاعلة في العمل الخيري والاجتماعي، ولهذا بادرت بتأسيس إدارة مستقلة للإشراف على تنفيذ هذه الإستراتيجية أسمتها إدارة خدمة المجتمع تكون إطاراً يحتضن ويتبنى المشروعات

ومساعدة الشباب السعودي عند توفير فرص العمل، بل عملت على التنسيق الدائم والتواصل مع منشآت القطاع الخاص من خلال مركز التوظيف بالغرفة الذي يعد أحد أبرز أذرع الغرفة الداعمة لقضية توظيف الشباب السعودي، حيث نجحت الغرفة عبر مركز التوظيف بتوفير وظائف لما يقرب من عشرة آلاف وظيفة منذ إنشائه في مطلع عام ٢٠١٠م، وحتى الآن.

كما حرص المركز على توثيق العلاقة مع مكتب العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية من أجل التعاون المشترك لتوطين الوظائف وإتاحة الفرصة أمام الشباب السعودي من الكفاءات الوظيفية، كما شارك في تنظيم مقابلات مشروع التنظيم الوطني للتدريب المشترك الذي يهيئ فرص التدريب للشباب المنتهي بالتوظيف لدى منشآت القطاع الخاص، إضافة إلى التنسيق مع صندوق عبدالطيف جميل لخدمة المجتمع، وغيره من منشآت القطاع الخاص.

واهتمت الغرفة بقضية التدريب لما يمثله من أهمية قصوى في تأهيل الشباب السعودي وتطوير قدراتهم ومواكبة متطلبات سوق العمل، فقد أنشأت مركزاً للتأهيل والتدريب لإعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها للقطاع الخاص، ويقوم مركز التدريب بالغرفة بإعداد وتوفير أفضل المناهج التعليمية والتدريبية المتوفرة والتي تلبي احتياجات السوق المحلية، مع الاستعانة بخبراء مميزين في مجالات التدريب والتأهيل، وكذلك الاستعانة بخربرات أكاديمية من أساتذة الجامعات في

من الأحيان إلى طرح الاقتراحات التي تنهض بتنظيم دور القطاع وأدائه، ليس هذا فحسب، بل إنها قدمت الكثير من مشروعات الأنظمة التي انضوت تحت خطوات الإصلاح الهيكلي لاقتصادنا الوطني.

ومن جانب آخر تطلّع غرفة الرياض بدور مهم في تطوير وتعزيز جسور التعاون بين رجال الأعمال والاستثمار في المملكة ونظراتهم في العديد من الدول الشقيقة والصديقة عبر تبادل الوفود التجارية والاستثمارية، فضلاً عن استقبال الوفود الزائرة للمملكة، وإجراء مباحثات تجارية واستثمارية معها، تصب كلها في قناة دفع الروابط الاقتصادية والاستثمارية مع هذه الدول.

■ **تقوم الغرف التجارية بجهود حديثة في سبيل توطين الوظائف والحد من مشكلة البطالة بين الشباب السعودي من الجنسين .. حبذا لو حدثتمونا عن جهود غرفة الرياض في هذا الإطار، وما هي المعوقات التي تواجهونها؟**

■ اهتمت غرفة الرياض بدراسة الظاهرة وبحثها من خلال إعداد الدراسات وأوراق العمل والتوصيات التي كانت تهدف إلى المساهمة في توسيع قاعدة السعودية وجعل القطاع الخاص حاضناً وجاذباً للأيدي العاملة الوطنية، إضافة لتذليل المعوقات التي تواجهها منشآت القطاع الخاص في تطبيق السعودية والقرارات الخاصة بذلك، ولم يتوقف دور الغرفة في دعم السعودية



الجبيري في اجتماع الغرفة التجارية مع رئيس البرازيل بحضور معالي وزير التجارة والصناعة

تفعيل توصيات الملتقى والمبادرة للعمل مع مشتركيها للقيام بدور فاعل في هذا الاتجاه عبر برنامج محدد أطلق عليه برنامج المسؤولية الاجتماعية (مسؤولية)، ويهدف لتشجيع مشركي الغرفة وحثهم على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية، ونقل تجارب المسؤولية الاجتماعية بين هذه المؤسسات. وبعد تنامي وتضاعف دور منشآت القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للمجتمع وزيادة إسهامه في برامج التنمية الاقتصادية، اتجهت الغرفة إلى تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حتى قبل شيوع مصطلح المسؤولية الاجتماعية، فسعت لتأسيس مجلس المسؤولية الاجتماعية ليكون إطاراً ومرجعية تنطلق من خلاله لإشاعة ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل مجتمع القطاع الخاص وفي المجتمع عامة، وتشمل مسؤوليات المجلس اقتراح الأنشطة والبرامج التي يتولاها القطاع الخاص، وبرامج تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والمؤسسات، والموافقة على تنظيم الملتقيات والندوات التي تخدم توسيع ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً طرح الخطط المتعلقة بالبرامج المسؤولية الاجتماعية الوطنية.

مثل جمعية التسويق الخليجية، جمعية الاقتصاد السعودية، جمعية المحاسبة، جمعية السعودية للإدارة، ولجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم بمنطقة الرياض، وتمثل الدعم في تقديم إعانات مالية لها، أو استضافة فعاليات التي تعقدتها أو الإسهام في إجراء البحوث والدراسات وأوراق العمل التي تقدم لها.

كما تبنت الغرفة إنشاء عدة مشروعات خدمية مواكبة لجهود الدولة في تطوير البيئة العمرانية والحضارية، وتلبية احتياجات منطقة الرياض ومن ذلك مشروع حديقة الغرفة التجارية، وأنشئت على مساحة ٢٥ ألف متر مربع، وتُعد متنفساً لأهالي مدينة الرياض، كما ساهمت الغرفة في إنشاء متنزه سلام بمبلغ نحو ٢٠ مليون ريال والذي يمثل رثة جديدة لسكان الرياض، وموقعاً حضارياً للترفيه والاستمتاع البري.

وإمعاناً من الغرفة في تأصيل وتشجيع برامج خدمة المجتمع لدى منشآت القطاع الخاص، فقد تبنت تنظيم الملتقى الأول للمسؤولية الاجتماعية الذي أقيم تحت رعاية نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وبدأت إدارة خدمة المجتمع بالغرفة

الخيرية ويدعم الجمعيات ومؤسسات العمل الخيري والاجتماعي والعلمي وتكون حاضنة لها إلى أن تتمكن هذه الجمعيات والمؤسسات من أداء مهامها من مقارها المستقلة.

وكانت بداية الانطلاقة من خلال لجنة أصدقاء المرضى، ومن ثم امتدت مظلة الغرفة لخدمة العمل الاجتماعي لتشمل العديد من اللجان والجمعيات الخيرية والإنسانية والعلمية حيث احتضنت الغرفة تلك المشروعات في مراحل التأسيس، ووفرت لها الدعم الإداري والكفاءات البشرية، والمقر، ومن ذلك الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)، والجمعية السعودية للإعاقة السمعية، ومركز الأمير سلمان الاجتماعي، وجمعية الإعاقة الحركية للكبار (حركية).

وكما أشرت فلم يقتصر الدعم على الجمعيات الخيرية والاجتماعية، بل امتد لخدمة الجمعيات العلمية المتخصصة في مراحل عملها التأسيسية، وقبل أن تتمكن من تأسيس مقر مستقلة لها،

أطلقت الغرفة برنامج (مسؤولية) لتشجيع مشركيها الغرفة علمه تبني برامج المسؤولية الاجتماعية

الخطط وتحديد الأولويات الاقتصادية، إذ إنه يعبر عن تطلعات رجال الأعمال، ويبنى جسراً من التفاهم والتعاون البناء مع القطاع الحكومي، إضافة إلى كونه ملتقى للعقول والخبرات العريقة، فضلاً عن تميزه في صياغة توصياته من خلال منهجيته الفريدة التي تتسم بالجهد الجماعي المدروس في جميع المراحل والخطوات.

وبات لتوصيات المنتدى أثر إيجابي مع سائر الجهات التي تساهم في صنع القرار الاقتصادي، وبخاصة في كل ما يتصل بتحسين البيئة الاقتصادية في المملكة، وجاءت توصياته لتساهم في تطوير آليات ترسيخ الشفافية في أداء القطاعين العام والخاص، وتحسين مشاركة المرأة في مسيرة التنمية في إطار الأحكام الشرعية الصحيحة، وإنشاء مناطق لصناعات التقنية العالية، والبدء في إصلاح البيئة العدمية التي تشمل القضاء والمحاماة.

ولعل ما يثلج صدر غرفة الرياض والقائمين على المنتدى أن يحظى بشرف رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - ونحن نرى في

الرئيسية والمحورية التي تمس مفاسل الاقتصاد الوطني، ويقترح حلولاً واقعية وتصورات علمية لهذه القضايا يضعها أمام صانع القرار، من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة تحديات العولمة، وتتجه الرؤية المستقبلية للغرفة إلى أن يتحول المنتدى إلى مؤسسة فكرية اقتصادية دائمة تعمل على خلق إستراتيجية مستقبلية تستفيد منها خطط التنمية الاقتصادية المستدامة، والسعي لرفع كفاءة الأجهزة الحكومية، وبناء بنية تحتية كاملة متطورة، وموارد بشرية مقتردة ببناء.

وتمكن المنتدى بفضل الله ثم بالرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وبالمناجاة المستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض والرئيس الفخري للمنتدى، وبجهد القائمين عليه من بلوغ العديد من النتائج الإيجابية التي تحققت عبر توصيات دراساته السابقة، وأصبح المنتدى أحد أبرز المشاركين في رسم

وسعت الغرفة من خلال المجلس إلى تشجيع منشآت القطاع الخاص على الالتزام بوضع خطط سنوية منظمة واضحة الأهداف لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، والدعوة لتوفير حوافز مجزية من قبل الجهات الحكومية للمنشآت المتميزة في أداء هذه البرامج تشجيعاً وتحفيزاً لهذه المنشآت على تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية ونشر برامجها، وطالبت كذلك بالاهتمام بإدخال ثقافة وبرامج المسؤولية الاجتماعية في مناهج التعليم العام، وإنشاء أقسام للمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز التعاون بين الجامعات ومنشآت القطاع الخاص لتبني برامج مشتركة لتلبية الاحتياجات من برامج المسؤولية الاجتماعية، والتوسع في إنشاء كراس علمية في تخصص المسؤولية الاجتماعية بالجامعات.

■ **تبنّت غرفة الرياض تأسيس منتدى الرياض الاقتصادي الذي أثمر عن عدد من الدراسات والتوصيات التي استقطبت اهتمام وتفاعل الجهات التشريعية والتنفيذية .. حبذا لو حدثتمونا بشكل أوسع عن هذا النشاط؟**

■ **أرادت غرفة الرياض أن يكون المنتدى إطاراً وطنياً يتابع ويشخص القضايا الاقتصادية**

الغرفة أسست إدارة مستقلة للإشراف علمه تنفيذ استراتيجية خدمة المجتمع





الأنظمة والإجراءات الجديدة وتطويرها وتحسينها مثل الأنظمة القضائية الجديدة التي استحدثت محاكم جديدة ورفعت درجات التقاضي من درجتين إلى ثلاث، وكذلك صدور نظام الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومن هنا فإننا نلمس هذا التجاوب بين القيادة وبين المنتدى وما يصدر عنه من توصيات جادة وواقعية.

■ نود من سعادتكم إلقاء الضوء على الأعمال التي تقوم بها غرفة الرياض لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير مهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

■ تأسيساً على الأهمية التي تمثلها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم اقتصادنا الوطني، وتوفير السلع والمنتجات للمجتمع فقد أولت غرفة الرياض جل اهتمامها للنهوض بهذه المنشآت في منطقة الرياض، وتكثيف الجهود لمعالجة المشكلات الكثيرة التي تحاصر الكثير من هذه المنشآت، حيث أن أغلبها معرض للوقوع في مشكلات تهدد وجودها وتجعلها فريسة للخسائر وربما الإفلاس، لجملة من الأسباب الشائعة ومن أبرزها أن أصحاب هذه المنشآت في معظمهم لا يلجؤون إلى المستشارين القانونيين عند التفكير في إنشاء منشأتهم، كما لا يهتمون بإجراء دراسات الجدوى لمشروعاتهم، فضلاً عن غياب أساليب التخطيط والأسس التنظيمية لإدارة المنشأة وعدم توفر التمويل اللازم.

ولكي يكون رعاية وتنظيم هذا القطاع قائماً على شكل مؤسسي سليم، فإننا نادينا كثيراً مع العديد من الاقتصاديين والمهتمين بهذه المنشآت، بضرورة تأسيس هيئة رسمية تكون مسؤولة عن هذا القطاع من المنشآت، أو جهاز تنضوي تحته كافة الجهود التي تبذلها الجهات الأخرى ذات العلاقة، وهي آلية أخذت بها العديد من دول العالم، وما تزال هذه الهيئة المقترحة تشكل ضرورة ملحة في بلادنا لإتمام عملية التفعيل الاقتصادي، ولترعى قطاع المنشآت الصغيرة بالمملكة، وتساهم في وضع التشريعات والسياسات التي تمكن منشآت هذا القطاع من التطور والنمو والتقدم.

■ عانى الاقتصاد العالمي تداعيات أسوأ أزمة مالية واقتصادية تصيبه منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي .. كيف تقومون بتأثر الاقتصاد الوطني

وكذلك القطاع الخاص بهذه الأزمة؟ وما أفضل الدروس التي يمكن الخروج بها من هذه الأزمة؟

■ كان للحدور الحكيم والواعي الذي أدارت به قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسمو نائبه وسمو النائب الثاني حفظهم الله أنزله الحاسم في تحصين اقتصادنا الوطني ضد الزلازل التي أحدثتها هذه الأزمة، حيث تم حصرها والحمد لله في أضيق نطاق، والتعامل معها بصورة صحيحة أمانت اقتصادنا الوطني على الإفلات من مساوئ الأزمة ومضارها.

ولأن اقتصادنا الوطني هو جزء من الاقتصاد العالمي فلا بد من التأثر بما يصيبه، لكنه



نرحب بالتعاون لتحسين آليات التزام معايير المحاسبة والمراجعة القانونية

تلك الرعاية الكريمة رسالة اهتمام وتشجيع ودعم للمنتدى ولجهوده ومناقشاته وتوصياته، حيث كانت توجيهاته الكريمة أيده الله تقضي بإحالة توصيات المنتدى خلال دوراته الأربع التي عقدها حتى الآن إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لدراستها وتوجيه الجهات الحكومية المختصة بتطبيق التوصيات المناسبة والقابلة للتطبيق.

وتأسيساً على دراسة المجلس الاقتصادي الأعلى لتوصيات المنتدى، فقد تبني الكثير من هذه التوصيات التي أسهمت في بلورة

نادي بضرورة تأسيس هيئة رسمية تكون مسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة



وتجلى بوضوح سلامة النهج الاقتصادي في اتجاه المملكة نحو التحلي بروح المسؤولية في سياساتها الاقتصادية والمالية، وسعيها المخلص تجاه تخليص الاقتصاد العالمي من آثار وسلبات الموجة الثانية للأزمة المالية العالمية، وتجنب الاقتصاد العالمي فرص توفر بيئة تدفع نحو تكرار أزمات مماثلة تصيب العالم بالركود والكساد الاقتصادي، والتمسك بضرورة مواصلة دول العالم وخصوصاً الاقتصاديات الكبرى جهود إصلاح النظم المالية العالمية، والتطبيق الصارم لأنظمة الرقابة والإشراف القوية.

ولهذا لم يكن غريباً أن تحصل المملكة على شهادتين عالميتين من مؤسستين مرموقتين للتصنيف الاقتصادي والائتماني في أوائل عام (٢٠١٠م)، وهما وكالة التصنيف العالمية "موديز" لخدمات المستثمرين، ومؤسسة التصنيف العالمية "فيتش"، منحتهما لاقتصادنا الوطني تأكيداً لصلابة وسلامة القواعد المتينة التي يستند عليها اقتصادنا، وقدرته على استيعاب وامتصاص زلازل الأزمة العنيفة وارتداداتها، ونجاح حكومة خادم الحرمين الشريفين في حسن إدارة استثمارات المملكة الخارجية واحتياطياتها من النقد الأجنبي، وإشرافها المنضبط على القطاع البنكي، وقامت "فيتش" بمنحه درجة التميز (AA-).

وبعد فترة قليلة جاءت شهادة وكالة التصنيف العالمية "موديز" لخدمات المستثمرين" والتي رفعت التقييم الائتماني للاقتصاد السعودي من درجة (A1) إلى درجة (AA3)، وهو ما يجسد قوة الاقتصاد الوطني ويدعم عوامل جذب المستثمرين الأجانب والشركات العالمية للاستثمار في المملكة، انطلاقاً من الثقة في مركزها الائتماني، كما يشجع البنوك الأجنبية والمحلية على المزيد من ضخ القروض في السوق المحلية بشروط تفضيلية وبفوائد منخفضة مقارنة بالدول المجاورة، وقد استند هذا التقييم إلى استمرار قوة المركز المالي للمملكة، رغم تدني أسعار البترول نتيجة الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى متانة القطاع المصرفي السعودي.

■ كيف تنظرون إلى الدور الذي يقوم به القطاع الخاص الوطني في تطوير الاقتصاد الوطني؟

■ انتهجت المملكة منذ تأسيسها سياسة الاقتصاد الحر، القائم على حرية السوق ويعتمد بالأساس على دور القطاع الخاص كقائد للنشاط الاقتصادي وكلاعب أساسي

قفز عدد المصانع بالمملكة إلى ٤٦٠٠ باستثمارات قدرها ٤٠٤ مليارات ريال

المالية والائتمانية في أمريكا والتي كانت سبباً لاندلاع الأزمة. ولعلنا نتأمل ونحن نحاول أن نستخلص الدروس والعبر من النهج الاقتصادي والسياسات المالية التي اتبعتها المملكة، في مواجهة تحديات ومضاعفات الأزمة المالية العالمية نتأمل السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها مؤسسات التخطيط المالي والنقدي بالمملكة، حيث تحلت بمستويات عالية من الشفافية، واستخدمت السياسات الرقابية الفعالة التي جنبت المملكة الانزلاق في حفر الفساد المالي والائتماني التي انزلت إليها الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية في الدول المتقدمة والتي كانت وراء تفجر الأزمة المالية العالمية، فكان لكل هذه السياسات أثرها الكبير في هذا الأداء المتميز لاقتصادنا الوطني.

كما ذكرت كان أقله تأثيراً نتيجة السياسة الاقتصادية والمالية الحكيمة للمملكة، وبالقطع فإن القطاع الخاص الوطني تأثر بدوره بتداعيات تلك الأزمة، لكن الدولة قدمت له كل الدعم مما مكّنه من الخروج من الأزمة بأقل الخسائر.

وكانت ملامح مواجهة الواعية للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تتمثل في توجيهه أيده الله مؤسسة النقد العربي السعودي إلى مساندة الجهاز المصرفي، وتمكينه من أداء مهامه بصورة جيدة وتغطية أية هزات يمكن أن تجابه المصارف، واعتماد العمل الصارم بمعايير الشفافية في الجهاز المصرفي والائتماني، وتشديد الرقابة من الأجهزة الحكومية المختصة على أدائه مما عصم جهازنا المصرفي من عمليات التلاعب، التي أسرفت فيها بعض المؤسسات

علم مؤسسات القطاع الخاص تطوير أدائه.. وإحداث تغييرات جوهرية في عمله للتفاعل مع المستجدات..

في إنجاز خطط التنمية الشاملة، واعتمدت المملكة هذا النهج وتركزت للقطاع الخاص الفرصة للعب هذا الدور وتنمية دوره وقدرته على إدارة النشاط الرئيسي للاقتصاد الوطني. وفي تقديره أن القطاع الخاص الوطني يوظف بدوره باقتدار وكفاءة، ويحمل المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية بالمملكة، خصوصاً في ظل شيوع العولمة الاقتصادية القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية، وقد أثبت القطاع الخاص فعاليته وكفاءته خلال تداعيات الأزمة المالية العالمية العاصفة التي أمسكت بضيق الاقتصادات العالمية والتي اعتبرت أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

لكن ثمة كثير من الجهود التي يتوجب على القطاع الخاص فعله من أجل زيادة دوره ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٦٦,٦٪ سنوياً خلال سنوات خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤م) مما سيرفع نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي العام من ٤٨٪ في عام ٢٠٠٩، إلى ٦٦٪ في عام ٢٠١٤، والمضي بوتيرة متسارعة في تحسين كفاءة أداء الأسواق المالية والسلعية، والانفتاح أكثر على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، كي لا تفوت الفرصة في وقت لا مكان فيه للتردد حيث الأحداث تتسارع، وتيارات التغيير جارفة.

ولدي ثقة في أن هذا القطاع الذي يقوم بتوظيف نحو خمسة ملايين شخص، يملك من الإمكانيات والقدرات ما يمكنه من تحمل عبء المسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو ما يتطلب بالضرورة أن تعمل مؤسسات القطاع الخاص على بذل مزيد من الجهد والعمل لتحسين وتطوير أدائها، وإحداث تغييرات جوهرية على طبيعة عملها للتفاعل بإيجابية مع المستجدات الراهنة، من خلال العمل على تنويع الإنتاج والاستثمار، وتوطين تكنولوجيا إنتاج متقدمة، وارتياح أسواق تصديرية غير تقليدية.

ويتعين على القطاع الخاص أن يكيف نفسه مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في ظل عالم منفتح أمام حرية المنافسة، والتي تتعثر تجاهها مختلف وسائل الحماية التي كانت الحكومات تستطيع أن تفرضها في السابق بهدف حماية اقتصاداتها الوطنية، ولعل من أهم وسائل الحماية المتاحة أمام القطاع الخاص في حقبة الانفتاح الحالية تتمثل في الارتقاء بمستويات جودة منتجاته، إضافة للبحث عن وسائل مبتكرة لتخفيض تكلفة المنتج لمنافسة المنتجات الأجنبية، فضلاً عن التجاوب مع خيار الاندماج والتكامل، لزيادة القدرة على المنافسة والبقاء.

■ ترى ما الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق رغبة حكومة المملكة الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على النفط والغاز؟

■ كما سبق أن ذكرت فإن القطاع الخاص السعودي يوظف بالدور الأساسي في قيادة الاقتصاد الوطني وتنفيذ برامج التنمية الشاملة، ويدعم القطاع الخاص الجهود التي تقودها الدولة من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، والخروج من القاعدة الضيقة التي يستند إليها الاقتصاد السعودي والمتمثلة في ثروة البترول والغاز التي شكلت المصدر الرئيسي الوحيد للدخل لسنوات طويلة.

وفي تقديره أن القطاع الخاص الوطني نجح بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف، ولعل ما حققه من خطوات جادة على هذا الطريق يدعم تلك الحقيقة، ولنا أن نطل على الصناعات البتروكيمياوية التي تشكل قاعدة قوية وركيزة أساسية للتطور الاقتصادي القائم على استثمار واستغلال خامات البترول وتحويلها إلى صناعة تحويلية مهمة تعتمد عليها العديد من الصناعات في العالم، وتجد لها أسواقاً رائجة في أكثر من ١٢٠ بلداً حول العالم، حيث تقدم منتجات عديدة ومتنوعة فائقة الجودة وحسنة السمعة إلى هذه الأسواق، بدلاً من تصديرها في صورة بترول خام.

ولتحقيق نفس هدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني فقد سعت الدولة لتشجيع الصناعة عموماً في أنحاء المملكة، حيث قفز عدد المصانع إلى ٤٦٠٠ مصنع في الربع الثاني من العام الحالي (٢٠١٠م)، باستثمارات تقدر بنحو ٤٤ مليار ريال، كما اتخذت كافة الوسائل الكفيلة بتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تطوير نظام الاستثمار الأجنبي، وإدخال العديد من المزايا والتسهيلات التي تخري المستثمرين الأجانب بالمجيب باستثماراتهم إلى داخل المملكة، مما جعل المملكة من أفضل الدول العربية

المستقطبة للاستثمارات سواء البينية العربية أو الأجنبية.

ثم اتجهت الدولة لاستثمار ثروات كثيرة تخر بها المملكة مثل نشاطات السياحة الداخلية والتعدين، وهماي تتجه الآن لتشجيع قيام صناعات متقدمة لتقنية المعلومات التي تمتلك المملكة أفاقاً واسعة وواعدة لإرثائها، ولاشك أن جميع هذه الخطط والمشاريع التي ترعاها الدولة وتتبنى تشجيعها ودفعتها للأمام حققت مردودات طيبة على طريق توسيع وتنويع قاعدة الدخل بعيداً عن الاعتماد الرئيسي على البترول كمصدر وحيد للدخل.

ونجحت هذه الخطط حتى الآن في تحقيق خطوات بل قفزات على هذا الطريق، لكننا يجب أن نعترف بأنه ما زال هناك الكثير من الخطوات التي يتعين إنجازها، بيد أنه علينا أن نطمئن إلى أننا سائررون على الطريق الصحيح والحمد لله، ولا يمكن أن نغفل في هذا الإطار عاملاً أشد أهمية يتمثل في الاستثمار في قطاع الإنسان السعودي باعتباره أهم قطاعات النهوض الحضاري، وذلك من خلال ما ترصده الدولة من مبالغ ضخمة على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل لتنمية الموارد البشرية.

■ تعد مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن التي تسهم في المحافظة على الاقتصاد حيث تمد أصحاب

القضايا بمشاركة أهل الاختصاص. وفي تقديري أننا نستطيع أن نبلور أفضل صور وآليات التعاون المشترك للوصول إلى هذه الغايات التي ذكرتها، كما أننا مستعدون لمناقشة أية مقترحات تراها الهيئة لتطبيق ما تراه في مصلحة مهنة المحاسبة والمراجعة وما ينهض بتطبيقاتها في المملكة، وغني عن البيان أن النهوض بمستوى ممارسة وأداء هذه المهنة هو من أهم عوامل صيانة وضمان أداء منشآت القطاعين الخاص والحكومي على السواء، فضلاً عن انعكاس ذلك سلباً أو إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، ويضخ حجم الضرائب التي تلقاها الاقتصاد العالمي والثمن الباهظ الذي تحمله جراء الأزمة المالية العالمية، والتي كان سببها الأساسي كما سبق أن ذكرت يكمن في التلاعب والتحايل في العمليات المالية والائتمانية في العديد من المؤسسات المالية والائتمانية الأمريكية. ولعلي أذكر في هذا المضمار بما سبق أن ذكرته في سياق هذا الحوار بالدور الحكيم والواعي الذي أدّاه خادم الحرمين الشريفين السياسات المالية والاقتصادية للمملكة، مما كان له أثره الحاسم في تحصين اقتصادنا الوطني ضد الزلازل التي أحدثتها هذه الأزمة، ونجحت هذه السياسات بفضل الله، في حصر الآثار السلبية في أضيق نطاق، والتعامل معها بصورة صحيحة أمانت اقتصادنا الوطني على الإفلات من مضار الأزمة وتداعياتها.

ولا شك أن غرفة الرياض اضطلعت بأدوار أخرى مهمة داعمة للقطاع الخاص وتساهم في حسن أدائه لمهامه ومسؤولياته، من خلال التنسيق مع الجهاز الحكومي لتذليل الصعوبات التنظيمية والتشريعية التي تعوق عمل القطاع الخاص، ومنها السعي لزيادة الوعي بأهمية الالتزام معايير الإفصاح والشفافية في مجال الأداء المالي والمحاسبي وأعمال الرقابة، وكذلك توفير المعلومات والبيانات وإجراء البحوث والدراسات الاقتصادية التي تثير الطريق أمام وحدات ومكونات القطاع الخاص، وتزوده بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من التعامل السليم مع اتجاهات وحركة الأسواق داخلياً وخارجياً، إضافة.

■ هل من كلمة أخيرة تودون سعادتكم توجيهها في نهاية هذا اللقاء؟

■ أود أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولمجلتها لإتاحتها الفرصة لي للإطلاع على قراء المجلة الأفاضل وخصوصاً من أهل مهنة المحاسبة والمراجعة، وأمل أن يتنامى التواصل والتعاون البناء بين الهيئة وغرفة الرياض، لما فيه مصلحة النهوض بالمهنة وخدمة هذا القطاع الحيوي، بما ينعكس إيجابياً على اقتصادنا الوطني. ●



وأن تلتزم باليات الحوكمة وتتمثل في إخضاع حسابات المنشأة وقوائمها المالية لمعايير التدقيق والمراجعة السليمة التي تبرز بشفافية عالية وواضحة كافة عملياتها وأوضاعها المالية، ضماناً للأداء السليم الذي لا يدفع بالشركة إلى طرق مظلمة تضعها في موضع الخسائر والارتباك الذي قد يقود إلى التقهقر والإفلاس.

■ من وجهة نظر سعادتكم ما الدور الذي يمكن للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والغرف التجارية أن يؤديه معاً من أجل المزيد من النهوض بالاقتصاد الوطني ومهنة المراجعة على حد سواء؟

■ نحن في غرفة الرياض نرحب بأي شكل من أشكال التعاون المشترك من أجل تحسين آليات الالتزام معايير المحاسبة والمراجعة القانونية لدى منشآت القطاع الخاص، وإشاعة الوعي في تلك المنشآت للاهتمام بإجراء عمليات التدقيق السليمة لحساباتها وقوائمها المالية، وكذلك السعي المشترك للنهوض بأوضاع المحاسبين القانونيين، وعدم اللجوء للمحاسبين غير النظاميين والمستعدين لقبول أعقاب متدنية مما يضر بأوضاع مكاتب المحاسبة المعتمدة التي تمارس المهنة بمعايير سليمة، ونستطيع القيام بهذا الدور المشترك من خلال تنظيم مؤتمرات أو ندوات أو ورش عمل تناقش هذه

المنشأة بالمعلومات الضرورية.. إلى أي مدى يرى سعادتكم أهمية هذه المهنة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني؟

■ تحتل مهنة المحاسبة والمراجعة أهمية قصوى لضمان سلامة الأداء المالي لأي منشأة سواء كانت تنتمي للقطاع الخاص أو الحكومي، فمراجعة وتدقيق حسابات أي منشأة هو صمام الأمان العاصم لها من أي ممارسات تنطوي على تلاعب أو تجاوز يضر بأموال المنشأة، كما أنها تكشف التجاوزات المالية أو العمليات الملتوية التي تعرض أموال المنشأة للضياع أو الاستيلاء عليها بغير وجه حق.

ومن هنا يتضح خطورة الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة والمراجعة التي يراها كثيرون الحارس الأمين على أموال المنشأة، بل إن محاولات القفز على شفافية عمليات تدقيق حسابات الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية في أمريكا، واتباع أساليب ووسائل مالية وائتمانية ملتوية، دون أن يتم تدقيقها ومراجعة عملياتها بصورة سليمة ودقيقة ووفق المعايير المتعارف عليها، كلها كانت السبب الذي فجر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ولهذا فإن من أهم الدروس التي خرج منها العالم جراء هذه الأزمة، هو ضرورة التزام المؤسسات المالية والمصرفية بمعايير الشفافية والإفصاح في قوائمها المالية،

صدور دليل عن إدارة المخاطر وعمليات المراجعة

أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي دليلًا مهنيًا جديدًا عن كيفية تقدير مدى كفاية إدارة المخاطر وقياس فعالية وكفاية المراجعة الداخلية للشركة.

وأشار معهد المراجعين الداخليين إلى أن مجالس الإدارة وكبار المديرين بكافة أنحاء العالم يقومون على نحو متزايد بتطبيق نظمهم يتم استخدامها على نطاق المؤسسة لإدارة المخاطر وذلك في أعقاب الأزمة المالية التي بدأت عام 2007م والركود الاقتصادي خلال السنتين التاليتين. لذلك فإن الدليل الذي أصدره المعهد يمكن أن يساعد المؤسسات في تقدير مدى كفاية تلك النظم في مقابل معيار إيزو 31000 (ISO 31000 framework) الصادر من المنظمة الدولية للمقياس (International Organization for Standardization).

وقد جاء على لسان نائب رئيس معهد المراجعين الداخليين للمعايير والأدلة الإرشادية، أنه أوضحت لنا البحوث التي أجريتها مع المديرين التنفيذيين للمراجعة على نطاق العالم وجود اهتمام متزايد بالمراجعين الداخليين باعتبارهم الجهة المستقلة التي يمكن أن تعطي رأياً موضوعياً فيما يتعلق بتحديد إن كانت إدارة المخاطر بالمؤسسة فعالة أم لا. وإن هذا الدليل الصادر من المعهد يوفر للمراجعين الداخليين ثلاثة أساليب موضوعية للوصول إلى النتيجة المطلوبة، ويمكن لمديري المراجعة تعديلها لتلائم الاحتياجات المحددة لمؤسساتهم المختلفة.

وحسب ما ورد بالدليل فإن الأخذ بأحد أساليب عناصر المعالجة يمكن أن يساعد المراجعين الداخليين في التأكد من وجود كل عنصر من العناصر السبعة الأساسية لعملية إدارة المخاطر المحددة بمعيار إيزو 31000 وهذه العناصر هي: الاتصال، تحديد السياق، تحديد المخاطر، تقويم المخاطر، معالجة المخاطر، والمراقبة والفحص.

ويشير الدليل إلى أن عملية إدارة المخاطر يلزم أن تستوفي حداً أدنى من المبادئ أو الخصائص، وعليه فإن الإدارة الفعالة للمخاطر، حسب معيار إيزو 31000، يجب أن:

- * توفر للمؤسسة قيمة وتحمي تلك القيمة.
- * تعد جزءاً مكملًا للعمليات التنظيمية.
- * تعد عنصراً رئيساً في اتخاذ القرار.
- * تتناول بصراحة ووضوح حالات الشك.



* تكون منهجية ونظامية وتتم في وقتها.
* تكون مبنية على أفضل معلومات متوفرة.
* تكون مكيفة حسب المؤسسة، حجمها، أهداف الثقافة السائدة ومنظومة المخاطر.
نشأ أسلوب نموذج التطور الكامل

(ISO 31000's maturity model approach)

الوارد بمعيار إيزو 31000 من الافتراض الأساسي بأن نشاط إدارة المخاطر بالمؤسسة يتحسن مع مرور الوقت. وحسب ما ورد بالدليل فإن تبني أسلوب نموذج التطور الكامل الوارد بالمعيار إيزو 31000، يمكن أن يساعد مدراء المراجعة على تقدير المستوى الذي تحلته عملية إدارة المخاطر الخاصة بمؤسساتهم كما يمكن لهذا الأسلوب أن يتيح لمجلس الإدارة إمكانية تحديد إن كان هذا الأسلوب يستوفي احتياجات المؤسسة الحالية وأنه يتطور حسب ما هو متوقع.

وهناك دليل آخر صدر مؤخراً من معهد المراجعين الداخليين تحت اسم «قياس فعالية وكفاية المراجعة الداخلية» وقد تم إعداده بغرض استيفاء المتطلب المهني الذي يشير إلى أن فعالية وكفاية ومستوى خدمات العميل بالنسبة للمراجعة الداخلية يجب أن يتم تقويمها ومراقبتها بصراحة. ويبين الدليل المكون من تسع عشرة صفحة كيفية تأسيس عمليات المراقبة وقياس الأداء والتقرير عن النتائج بفعالية. يتضمن المستند ملاحق شاملة، تحتوي بعض المواد، مثلًا عينة لقياس أداء ونشاط المراجعة الداخلية، التقارير السريعة (dashboard reports)، ومسوحات ملاحظات ذوي العلاقة.

* نقلًا عن نشرة Accounting Today الصادرة في 12 يناير 2011م •

مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) يعلن عن إستراتيجيته المقترحة للسنوات الثلاث المقبلة

دعا مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) وهو احد المجالس التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المهتمين لإبداء الرأي على إستراتيجيته المقترحة للأعوام 2012-2014، التي تبرز القضايا التي تواجه مهنة المراجعة وتفتتح الأنشطة ذات الأولوية



للمجلس خلال الفترة المذكورة. وتفتتح الإستراتيجية الاستمرار في التركيز على ثلاثة مجالات إستراتيجية هي:

- إصدار وتنقيح المعايير والآراء المهنية؛
- رصد وتسهيل تبني تلك المعايير.
- التعامل مع القضايا والإشكالات المرتبطة بتطبيق المعايير وتحسين الاتساق في تطبيق المعايير.
- وأكد البروفيسور أرنولد شيلدر، رئيس مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد «أن هناك اعتباراً مهماً في وضع برنامج عمل المجلس وهو تحديد توازن ملائم بين ضمان تطبيق المعايير الدولية للمراجعة بنجاح، مع مراعاة تحديثها بشكل مستمر، وتوفير الدعم لخدمات التأكيدات المستجدة والناشئة و ضمان تلبية احتياجات المؤسسات ومكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة والممارسات».





مجلس الأوراق المالية الأمريكي (SEC) يخطط لاتخاذ قرار حول تبني معايير المحاسبة الدولية للشركات الأمريكية في العام الجاري

أكد مجلس الأوراق المالية الأمريكي (SEC) على المضي قدما في اتخاذ قرار في العام الحالي ٢٠١١ بالتصويت حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستتبنى معايير المحاسبة الدولية، إذ من المتوقع في حالة الموافقة على تبني تلك المعايير أن يتم إلزام الشركات الأمريكية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ابتداء من العام ٢٠١٥ أو ٢٠١٦ مما يعطي وقت كاف للشركات للاستعداد لتطبيق تلك المعايير وللمجتمع الأكاديمي والمهني للتثقيف والتوعية بها. وفي استطلاع تم مؤخرا، أشار ٩٤٪ من ٩٠٠ فرد تم استطلاع آرائهم أن شركاتهم يمكنها تحقيق التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية بحلول عام ٢٠١٦، إذا ما تم اعتماد قرار التبنّي في عام ٢٠١١. الجدير بالذكر أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) قد عمل مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ العام ٢٠٠٥ على مشروع للتقارب والتوافق بين معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية تم بموجبه الاتفاق بين المجلسين على إحداث توافق بين مجموعتيهما من المعايير للوصول الى مجموعة واحدة عالية الجودة. ●



التقارب بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية سوف يحدث بشكل جوهري بحلول عام ٢٠١٦. في حين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المستطلعين رأوا أن جامعاتهم قد اتخذت بالفعل خطوات هامة لإدماج معايير المحاسبة الدولية في مناهجها الدراسية، رأى واحد فقط من كل ثلاثة بأنه قد تم القيام بذلك على نحو كاف. ●

دراسة لجمعية المحاسبة الأمريكية تؤكد أهمية تخصيص وقت أكبر لتدريس معايير المحاسبة الدولية في الجامعات الأمريكية

تعيين لسلى سيدمان رئيسة لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

أكد استطلاع قامت به جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) لثمانمائة من أعضاء هيئة التدريس لتخصص المحاسبة في الكليات والجامعات الأمريكية، أهمية قيام الجامعات ببذل مزيد من الوقت لتدريس معايير المحاسبة الدولية للمحافظة على تنافسية الطلاب في سوق العمل. ورأى سبعة وسبعون في المائة من المستطلعين أنه وعلى الرغم من أنه ينبغي الاستمرار في تعليم معايير المحاسبة الأمريكية، إلا أنه ينبغي بذل مزيد من التركيز على معايير المحاسبة الدولية، وقال سبعة من أصل ١٠ شملهم الاستطلاع أنهم يعتقدون أن الطلاب سيكونون في وضع غير موات إذا لم يتم التركيز في ذلك.



عين مجلس أمناء مؤسسة المحاسبة المالية في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠ المحاسبة القانونية السيدة/ لسلى سيدمان رئيسة لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). والمعروف أن مجلس معايير المحاسبة المالية الذي تم تشكيله عام ١٩٧٣ م هو منظمة مخصصة للقطاع الخاص تتولى مسئولية وضع معايير المحاسبة المالية التي تستخدمها المنشآت غير الحكومية في إعداد التقارير المالية.

السيدة سيدمان علاقة طويلة مع لجنة التقارير المالية التابعة لمعهد المحاسبين الإداريين حيث تقوم بتقديم المواضيع المحاسبية والفنية، وكانت قد تحدثت أيضا في المؤتمر السنوي للمعهد عن تقارب معايير المحاسبة.

وقد أشادت لجنة التقارير المالية بقرار مجلس الأمناء وأشار رئيس اللجنة إلى أن السيدة سيدمان يمكنها، من خلال الخبرة العملية التي تتمتع بها وخلفيتها الفنية المميزة، أن تؤدي دورا مهما في عملية إعداد المعايير وفي عملية التقارب للوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير تستخدمها الشركات محليا وعبر الحدود.

بدأت السيدة سيدمان عملها مع مكتب مراجعة، وفي عام ٢٠٠٣ تم تعيينها عضوا بمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حيث عملت ضمن الموظفين وكذلك عضوا بالمجلس. وبعد تقاعد رئيس المجلس السيد هيرز في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٠ أصبحت السيدة سيدمان رئيسا مكلفا للمجلس. ●



التصنيف المقترح للشركات المساهمة السعودية وفقا لمتطلبات حوكمة الشركات

يقصد بحوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وتطبق هذه القواعد في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في البورصة وكذلك على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة.

أفضل، مما يساعدها في إمكانية زيادة رأسمالها والحصول على أموال إضافية بسهولة ويسر ، (Doidge, Karolyi 2005) and Stulz]. ولقد مضي الآن فترة ليست بالقليلة على تطبيق الشركات المساهمة السعودية المسجلة بسوق الأسهم للائحة حوكمة الشركات، والتي تهدف أساسا إلى حماية حقوق

تعمل حوكمة الشركات على حماية أصحاب المصالح بالشركة، ومن ثم تتعامل حوكمة الشركات مع آلية ضمان تحقيق عائد مجز للمستثمرين في الشركات المساهمة (Shleifer and Vishny, 1997). وتختلف حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، ولا شك أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعني إمكانية الدخول إلى أسواق رأس المال بشروط

أ.د. زكريا فريد عبد الفتاح

أستاذ المحاسبة
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز



مالية عامة عن الشركة، وعرض لعملياتها خلال السنة المالية الأخيرة، وما لديها من خطط وقرارات إستراتيجية مستقبلية خلال الأعوام المقبلة.

مشكلة البحث

لقد أثبتت الدراسات أن تقلبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية تتأثر إلى حد كبير بما تفصح عنه الشركات من معلومات وبيانات عن أنشطتها المختلفة الحالية والمستقبلية، وفي ضوء ذلك تم تقسيم السوق إلى سوق كفاء وشبه قوي وضعيف اعتمادا على حجم ونوعية البيانات المنشورة، وحتى يكون لجميع المساهمين والمستثمرين الحاليين والمترقبين فرصة متساوية عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، وحتى لا يستأثر البعض بمعلومات وبيانات غير معلومة للجميع في اتخاذ قراراتهم، مما يؤدي ولا شك إلى التقلبات غير المتوقعة في أسعار ومؤشرات سوق الأسهم. ولقد أصدرت معظم دول العالم - ومن بينها المملكة العربية السعودية - اللوائح اللازمة للأخذ بمفهوم حوكمة الشركات وإجراءات تطبيقها، وظهر ذلك جليا في قيام معظم الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي بنشر لائحة حوكمة الشركات الخاصة بها وتطبيقها على التقرير السنوي المنشور لمجلس الإدارة.

أهداف البحث

يعد هذا البحث محاولة لوضع تصنيف Rating مشابه للتصنيف الائتماني المعمول به، وذلك لشركات العينة من حيث مدى الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات اعتمادا على المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات من ناحية وما ورد في النموذج الاسترشادي لإعداد تقرير مجلس الإدارة السنوي الصادر من هيئة السوق المالية السعودية من ناحية أخرى، وربما يكون ذلك بمثابة تمهيد لمحاولة أخرى تضم كافة الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة إلى محاولة وضع هذا التصنيف ضمن البيانات المنشورة، مما يساعد المهتمين من المساهمين والمستثمرين والبنوك والأجهزة الحكومية والمحليين الماليين والمخططين من اتخاذ قراراتهم والحكم على تلك الشركات من ناحية وتحفيز هذه الشركات على تطبيق المبادئ التي تحكم الحوكمة والمحافظة عليها للوصول إلى التصنيف المطلوب من ناحية أخرى.

الدراسات السابقة

لقد حظيت حوكمة الشركات بدراسات كثيرة لبيان قواعدها والمبادئ التي تقوم عليها وأهمية تطبيقها، فقد وجدت دراسات (Krishnamurti, Sevic, and Sevic, 2003; Klapper and Love, 2004 L. Klapper and I. Love, Corporate governance,

المساهمين، وتحقيق المعاملة العادلة بينهم، وتحديد دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة، والإفصاح والشفافية، والتحديد الواضح لمسئوليات مجلس الإدارة وتمكينه من الحكم بموضوعية على نشاط الشركة بعيدا عن الإدارة التنفيذية وذلك لخدمة جمهور المتعاملين من المساهمين والمستثمرين الحاليين والمترقبين.

ولتطبيق حوكمة الشركات ومساعدة الشركات المساهمة على تطبيقها والالتزام بقواعدها لتحقيق الفائدة المرجوة منها قامت هيئة السوق المالية السعودية من جانبها بعمل نموذج استرشادي للشركات عند إعدادها لتقرير مجلس الإدارة السنوي، على اعتبار أن تقرير مجلس الإدارة يعد أحد المصادر الهامة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقويم أصول الشركة وخصومها ومن اتخاذ قرارات الاستثمار بها، وذلك لما يحتويه من معلومات وبيانات

للشركات كما سبق أن ذكرنا هو إمكانية الدخول إلى أسواق رأس المال بشروط أفضل، ولا شك أن ذلك لا يتحقق في الدول التي تعاني من ضعف مقومات التنمية الاقتصادية والمالية والأسواق المالية الضعيفة.

يتضح من الدراسات السابقة أهمية تطبيق المبادئ والقواعد التي تقوّم عليها حوكمة الشركات والعمل على ضمان استمرارية تطبيقها لما تحققه من منافع لكافة الأطراف من أصحاب المصالح في الشركة، ومن ثم تظهر أهمية تذكير الشركات باستمرار تطبيق الحوكمة وبدرجة عالية من الجودة، ومن هنا جاءت أهمية وضع تصنيف لكل شركة مساهمة مسجلة في سوق الأوراق المالية يوضح مدى وفائها بمتطلبات حوكمة الشركات بحيث يمكن الاعتماد عليه في تقييم أداء الشركة ومقارنته بأداء الشركات المثيلة من ناحية وحافزا لها على تحسين أدائها من ناحية أخرى.

المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات

من الملاحظ أن البنود الواردة في نموذج التقرير السنوي لمجلس الإدارة - والمقترح من هيئة سوق المال السعودية - التي يجب استيفائها تحاول من قريب أو من بعيد الأخذ بالمبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات، وتتقسم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات لتحقيق الحوكمة إلى ستة مجموعات رئيسية كما يلي:

أولاً: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

ثانياً: حقوق المساهمين.

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين.

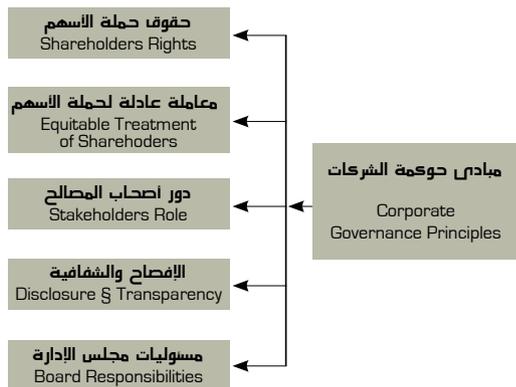
رابعاً: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة (stakeholders) بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات.

خامساً: الإفصاح والشفافية.

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة.

ويمكن عرض المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في الشكل رقم (1) التالي:

شكل رقم (1) - المبادئ الدولية لحوكمة الشركات



أولاً: توافر الأسس اللازمة لتفعيلية إطار حوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون، حيث يجب: 1 - تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

investor protection and performance in emerging markets, Journal of Corporate Finance 10 (2004), pp. 703-728. Article | PDF [211 K] | View Record in Scopus | Cited By in Scopus (77) Klapper and Love, 2004; Durnev and Kim, 2005; Francis, Khurana, and Pereira, 2005 أن جودة ممارسة حوكمة الشركات ترتبط طردياً مع نمو الفرص المتاحة للشركة، بمعنى أنها تساعد الشركة في الوصول إلى فرص جديدة مرتبطة بنشاطها، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على تمويل إضافي وحماية حقوق المستثمرين، ولكنها تتناسب عكسياً مع تركيز الملكية كما هو الحال في سوق الأسهم السعودي، بمعنى أنه كلما زاد تركيز ملكية الأسهم في عدد قليل من المساهمين كلما انخفضت جودة ممارسة حوكمة الشركات.

كما أوضحت عدة دراسات أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ذات دلالة إحصائية معنوية لقياس حوكمة الشركات على مستوى الدولة أكثر من التزام الدولة بحماية حقوق المستثمرين، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة (Bushman, Piotroski, and Smith 2004) أن خصائص البيئة السياسية تعتبر هامة لبعض أنواع الإفصاح المالي، أما دراسة (Dyck and Zingales 2004) فقد استنتجت أن النشر في الصحف له علاقة عكسية لتحقيق مزايا الرقابة على الشركة المساهمة، أما دراسة (Stulz and Williamson 2003) and Hope (2003) فقد وجدت أن التراث الثقافي والديني لهما علاقة قوية بالإفصاح وتحقيق متطلبات حوكمة الشركات.

وقد وجدت دراسة (Doidge, Karolyi and Stulz 2005) أن الفرص الاستثمارية وحجم الأصول والملكية تفسر فقط نسبة صغيرة جداً من التغيرات في درجات الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، حوالي 2٪.

ويرجع اهتمام الدول بحوكمة الشركات إلى أسباب كثيرة من بينها علاقة حوكمة الشركات بتكلفة الحصول على القروض وخاصة طويلة الأجل، فقد تبين أن الحوكمة السليمة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الحصول على القروض إلى المدى الذي

لا شك أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعني إمكانية الدخول إلى أسواق رأس المال بشروط أفضل، ما يساعدها على إمكانية زيادة رأسمالها والحصول على أموال إضافية بسهولة

يتوقعه المستثمرون من استمرار تطبيق الحوكمة السليمة بعد الحصول على الأموال، ومن ثم يجب على الشركة أن تتبع كافة السبل التي تضمن لها استمرار الالتزام بحوكمة على درجة عالية من الجودة، وقد يكون ذلك غير ممكناً أو مكلفاً في ظل غياب قوانين حماية المستثمرين وضعف التنمية الاقتصادية والمالية، فعلى سبيل المثال قد تكون الشركة غير قادرة على الالتزام بنشر قوائم مالية عادلة مدققة وقابلة للتحقق من مراجعين خارجيين في حالة عدم وجود البنية الأساسية والضرورية لهذا التحقق (Ball, 2004; Black, 2004)، ولعل من أهم مزايا تطبيق الحوكمة السليمة



٢ - توافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه.

٣ - أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المنظمة للنشاط الاقتصادي مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

٤ - أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

يلاحظ أن المبدأ السابق يتعلق بالبيئة المحيطة بالشركة من أنظمة وقوانين ولوائح وجهات إشرافية ورقابية على الشركة نفسها وكذلك الجهات المرتبطة بها، وذلك لضمان تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات التي تعكس على الوجه الصحيح نشاط الشركة ومركزها المالي وبما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

ثانياً: مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين:

تهدف المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات أساساً إلى حماية المساهمين، ومن ثم يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين، ويتمثل ذلك في:

١ - ضمان حقوق المساهمين الأساسية من خلال المبادئ التالية:

أ - الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.

ب - نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

ج - الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة.

د - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

هـ - انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

و - المشاركة في أرباح الشركة.

٢ - حق المساهمين في المشاركة في، وإعلامهم بشكل كاف عن، القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة، ويتضمن ذلك:

أ - الوقوف على التعديلات في النظام الأساسي ونود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة.

ب - الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال.

ج - أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة.

٣ - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، ويتضمن ذلك:

أ - الحصول على معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، بالإضافة إلى المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن الموضوعات التي سيتخذ بشأنها قرارات في الاجتماع.

ب - إتاحة الفرصة لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، بما فيها الأسئلة الخاصة بالمراجعة السنوية الخارجية، وإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال واقتراح الحلول المناسبة.

ج - المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بحوكمة الشركات، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويجب على المساهمين إعلان رؤيتهم بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. كما يجب أن تخضع مكونات نظام البدلات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين.

د - حق المساهمين في التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو الغيابي.

٤ - وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

٥ - الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة

٢ - توافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه.

٣ - أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المنظمة للنشاط الاقتصادي مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

٤ - أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

يلاحظ أن المبدأ السابق يتعلق بالبيئة المحيطة بالشركة من أنظمة وقوانين ولوائح وجهات إشرافية ورقابية على الشركة نفسها وكذلك الجهات المرتبطة بها، وذلك لضمان تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات التي تعكس على الوجه الصحيح نشاط الشركة ومركزها المالي وبما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

ثانياً: مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين:

تهدف المبادئ الدولية الخاصة بحوكمة الشركات أساساً إلى حماية المساهمين، ومن ثم يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين، ويتمثل ذلك في:

١ - ضمان حقوق المساهمين الأساسية من خلال المبادئ التالية:

أ - الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.

ب - نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

ج - الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنظمة.

د - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

هـ - انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

و - المشاركة في أرباح الشركة.



ب - أسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر في ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة باستثماراته.
 ٧ - يجب أن تتوافر لجميع المساهمين، بما في ذلك المستثمر المؤسسي، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.
 من الملاحظ أن المبدأ السابق يتناول كافة الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساهمين التي يترتب على الالتزام بها ضمان تحقيق الكفاءة والشفافية في أسواق الأوراق المالية وبما يحقق مصلحة المساهمين والتي تدخل ضمن الأهداف الرئيسية لحوكمة الشركات.

ثالثاً: مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم، ويتحقق ذلك عن طريق:

١ - معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، ويتمثل ذلك في:

أ - توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم، كما يجب أن تخضع التغييرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً في بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

ب - حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع توفير وسائل تعويضية فعالة.

على الشركات، وذلك من حيث:

أ - القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير العادية مثل الاندماج وبيع أصول الشركة يجب أن تكون واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة.

ب - عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.

٦ - يجب على جميع المساهمين بمن في ذلك المستثمر

أثبتت الدراسات أن تقلبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية تتأثر إلى حد كبير بما تفصح عنه الشركات من معلومات وبيانات عن أنشطتها المختلفة الحالية والمستقبلية

المؤسسي ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم، حيث يجب على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن:

أ - جميع السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات والتصويت فيما يخص استثماراته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت.

لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

٣ - يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة.

٤ - يجب أن يقدم مراجعو الحسابات الخارجيون تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.

٥ - يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

٦ - يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر في القرارات التي

ج - حق التصويت من جانب أمناء الحفظ أو المالك المسجل بالاتفاق مع المالك المستفيد.

د - إزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.

هـ - يجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت للمساهمين.

٢ - يجب حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.

٣ - يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعا: مبدأ تحديد دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات:

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وذلك عن طريق:

١ - التأكيد على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

٢ - إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.

٣ - العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

٤ - توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

٥ - السماح لذوي المصالح، بمن فيهم العاملون من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

٦ - يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفه للحماية من الإفسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

خامسا: مبدأ الإفصاح والشفافية:

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، والأداء، والملكية والرقابة على الشركة، وذلك من خلال:

١ - يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا ما يلي:

أ - النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

ب - أهداف الشركة.

ج - ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

د - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.

هـ - معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

و- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.

ز - الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.

ح - هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

٢ - يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً

أصدرت معظم دول العالم - ومن بينها المملكة العربية السعودية - اللوائح اللازمة للأخذ بمفهوم حوكمة الشركات وإجراءات تطبيقها، وظهر ذلك جليا في قيام معظم الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي بنشر لائحة الحوكمة الخاصة بها

يتخذها المستثمرون والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر في نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

سادسا: مبدأ الإفصاح عن مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين، حيث يجب:

١ - على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

٢ - على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين، أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

٣ - أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

٤ - على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك:

أ - وضع استراتيجية الشركة، وسياسة إدارة الخطر، والميزانيات، وخطط العمل، وتحديد أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ والأداء، والنفقات الرأسمالية، والاستحوادات، وتصفية الاستثمارات.

ب - متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة.

ج - اختيار ومكافأة ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.

د - الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين طويلة الأجل.



- هـ - توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- و- الرقابة على حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء استخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها.
- ز - التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون.
- ح - الإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.
- ط - يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شئون الشركة مستقلاً عن الإدارة، ويمكن ذلك عن طريق:
- أ - تكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة (مثل التقارير المالية - والتعيينات - ومكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة).
- ب - يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بالتحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.
- ج - على أعضاء مجلس الإدارة ترسيخ وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم.
- د - يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

أهمية حوكمة الشركات

- يلاحظ أنه في الآونة الأخيرة قد تعاضمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات في معظم دول العالم وذلك لتحقيق ما يلي:
- ١ - ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم؛ مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.
- ٢ - تعظيم القيمة أو الثروة للمساهمين، وتدعيم المنافسة النزيهة بين الشركات في أسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي بهدف السيطرة.
- ٣ - توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال؛ وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية بين الدول.
- ٤ - تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتعهد الغش وإعداد قوائم مالية مضللة، لتدعيم وضمن استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير ومؤشرات الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، ومن ثم كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها، بما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

تحديد متطلبات الحوكمة

تم تحديد متطلبات الحوكمة في ضوء النموذج المقترح من هيئة سوق المال السعودية، الذي يضم أربعة وعشرين بنداً، ويحتوي كل بند على عدد من النقاط الواجب استيفائها، وقد أشارت الهيئة إلى أن ما ورد في هذه البنود يمثل الحد الأدنى من المعلومات، وبعد تفصيل هذه البنود، تم تفرغ ما ورد

في التقارير النهائي للشركات العينة، وذلك على أساس إذا وردت الإشارة إلى هذه النقطة في التقرير يوضع لها (٣ أو ٢ أو ١ حسب أهميتها) وإذا لم يرد أي ذكر عنها يوضع لها (صفر)، وإذا كان هذا البند غير موجود أصلاً لأن الشركة لا تستخدمه ولا ينطبق عليها، فالشركة مثلاً قد لا تستخدم أدوات الدين، وقد لا يكون لها شركات تابعة، وقد لا يكون للشركة أي أنشطة خارج نطاق المملكة وهكذا، وفي هذه الحالة ولتحقيق العدالة تعامل الشركة كما لو كان هذا البند موجوداً عندها، وهذا النظام يحقق التأكد من استيفاء متطلبات الحوكمة من ناحية، ويضمن الحياد عند التعامل مع شركات العينة من ناحية أخرى.

أسس وضع النقاط لعوامل التصنيف

في استقصاء لمجموعة من الأكاديميين والمستثمرين تم تيوب عوامل التصنيف إلى ثلاث مجموعات: الأولى: عوامل مهمة جداً، والثانية: عوامل مهمة، والثالثة: عوامل قليلة الأهمية، وذلك من حيث أثرها على كل من المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرقبين والبنوك والمحليين الماليين ومستخدمي القوائم المالية، وبناءً على ذلك وضعت أوزان هذه العوامل (٣ و ٢ و ١) على التوالي، وجاءت مجموعات تلك العوامل كما يلي:

١ - **عوامل مهمة جداً**، وهي عبارة عن العوامل التي لها تأثير مباشر في متخذي قرار الاستثمار في الأسهم وتحقق الشفافية، وتضم المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة ومجلس الإدارة وكذلك المعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمراجع الخارجي، ومعظمها من البيانات المالية الحالية التي يستطيع متخذ القرار تحليلها كمياً، وكذلك البيانات المستقبلية التي يكون لها أثر كبير في اتخاذ القرارات الحالية، وخصص لها (٣) ثلاث نقاط على اعتبار أن لها أثر مباشر في

٣	وصف لحقوق أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم وحقوق الخيار
٤	وصف لأي استرداد أو شراء أو إلغاء لأي أدوات دين قابلة للاسترداد
٥	بيان أي ترتيبات أو تنازل لأحد المساهمين

نتائج الدراسة

يتضح من الدراسة الحالية ما يلي:
 ١ - إن الأخذ بمبادئ حوكمة الشركات وتطبيق متطلباتها أصبحت ملزمة لجميع الشركات المساهمة، ليست في المملكة العربية السعودية فحسب ولكن في العالم أجمع.
 ٢ - مع التركيز الشديد في سوق الأسهم السعودي أصبح تحقيق الشفافية الكاملة عن الشركة، والتي هي من

يجب أن تدرك الشركات المساهمة أن مصلحة المساهمين والحفاظ على حقوقهم تأتي في المرتبة الأولى لأهداف الشركة

المتطلبات الأساسية لحوكمة الشركات، أمراً ضرورياً وهاماً لجميع المساهمين والمستثمرين في سوق الأسهم، حتى للأقلية منهم.
 ٣ - لمساعدة هيئة سوق المال السعودية في الجهود التي تقوم بها ليصبح سوق الأسهم السعودي سوقاً كفاً، يجب على جميع الشركات المساهمة السعودية المسجلة الالتزام بالقواعد والتعليمات التي تضعها الهيئة لتحقيق ذلك.
 ٤ - يجب أن تدرك الشركات المساهمة أن مصلحة المساهمين والحفاظ على حقوقهم وتنمية ثروتهم تأتي في المرتبة الأولى لأهداف هذه الشركات، وقاعدة أساسية لاستراتيجياتها.

توصيات الدراسة

١ - يجب العمل على تحفيز جميع الشركات المساهمة السعودية إلى بذل الجهد والالتزام بتطبيق متطلبات حوكمة الشركات بصورة حرفية للحصول على التصنيف الأعلى والحفاظ عليه، ووضع بصورة رئيسية ضمن البيانات المنشورة عن الشركة.
 ٢ - يجب الإفصاح عن التصنيف المقترح لمتطلبات حوكمة الشركات ضمن البيانات المنشورة عن الشركة وعن مركزها وتصنيفها الائتماني، وهذا ولا شك يؤدي إلى تدعيم مركزها الائتماني من ناحية، وزيادة ثقة واطمئنان جميع المتعاملين معها محلياً وخارجياً من ناحية أخرى.
 ٣ - إعادة النظر في محتويات التقرير السنوي لمجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات حوكمة الشركات بما يحقق المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حتى يمكن مقارنة تصنيف الشركة على مستوى دولي. ●

اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية، وهي كما في الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) - العوامل المهمة جدا

أولاً - معلومات متعلقة بنشاط الشركة	
١	أهم القرارات والخطط والتوقعات المستقبلية
٢	الفروق الجوهرية في النتائج التشغيلية عن النتائج السابقة
٢	بيان الاستثمارات والاحتياطات للموظفين
ثانياً - معلومات متعلقة بمجلس الإدارة	
٤	قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة
٥	العقود ذات المصلحة الجوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة، أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي
٦	بيان أي ترتيبات أو اتفاقات تنازل من أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض
ثالثاً - معلومات تهم المساهمين والمستثمرين	
٧	تطور كافة بنود القوائم المالية
٨	سياسة توزيع الأرباح
٩	المعلومات المتعلقة بالقروض
١٠	أسهم وأدوات دين الشركات التابعة
رابعاً - معلومات متعلق بالمراجع الخارجي	
١١	الإقرارات
١٢	تحفظات المحاسب القانوني وطلبات الهيئة
١٣	تغيير المحاسب القانوني قبل ٣ سنوات متتالية

٢ - **عوامل مهمة**، وتأتي في المرتبة الثانية، وهي عبارة عن العوامل التي لها تأثير غير مباشر على متخذي قرار الاستثمار في الأسهم، ولكن لا يمكن تجاهلها، وهي المتعلقة بنوع نشاط الشركة والتحليل الجغرافي لإيراداتها وبيانات شركاتها التابعة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وخصصت لها (٢) نقطتان، وهي كما في الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢) - العوامل المهمة

١	نوع النشاط
٢	تحليل جغرافي لإيرادات الشركة وشركاتها التابعة
٢	الاختلاف عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
٣	بيانات الشركات التابعة
٤	فئة الأسهم ذات الأهمية في التصويت
٥	عدد اجتماعات مجلس الإدارة

٣ - **عوامل قليلة الأهمية**، وهي عبارة عن العوامل التي ليست لها أي تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار من ناحية وقد لا تكون موجودة في الشركة أساساً من ناحية أخرى، ولكن يجب الإفصاح عنها لتحقيق الشفافية عن كافة أنشطة الشركة، وخصصت لها (١) نقطة واحدة، وهي كما في الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) - العوامل قليلة الأهمية

١	عدد الأسهم أو أدوات الدين
٢	وصف لعدد وفئات أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم وحقوق الخيار

واحد من كل أربعة مديرين ماليين يبحث عن محاسبين لهم مهارات في تقنية المعلومات

بقلم / جانيس بارثن *



حسب دليل مرتبات مهن المحاسبة والمهن المالية لعام ٢٠١١ الصادر من مكتب روبرت هالف (Robert Half) للتوظيف، فإن واحدا من كل أربعة مديرين ماليين ممن شملهم المسح في الولايات المتحدة الأمريكية أشاروا إلى أن معرفة تقنية المعلومات هي الخاصية الثانية التي يفضلونها من حيث ترتيب الأهمية عند اختيار المحاسبين المرشحين للعمل معهم.

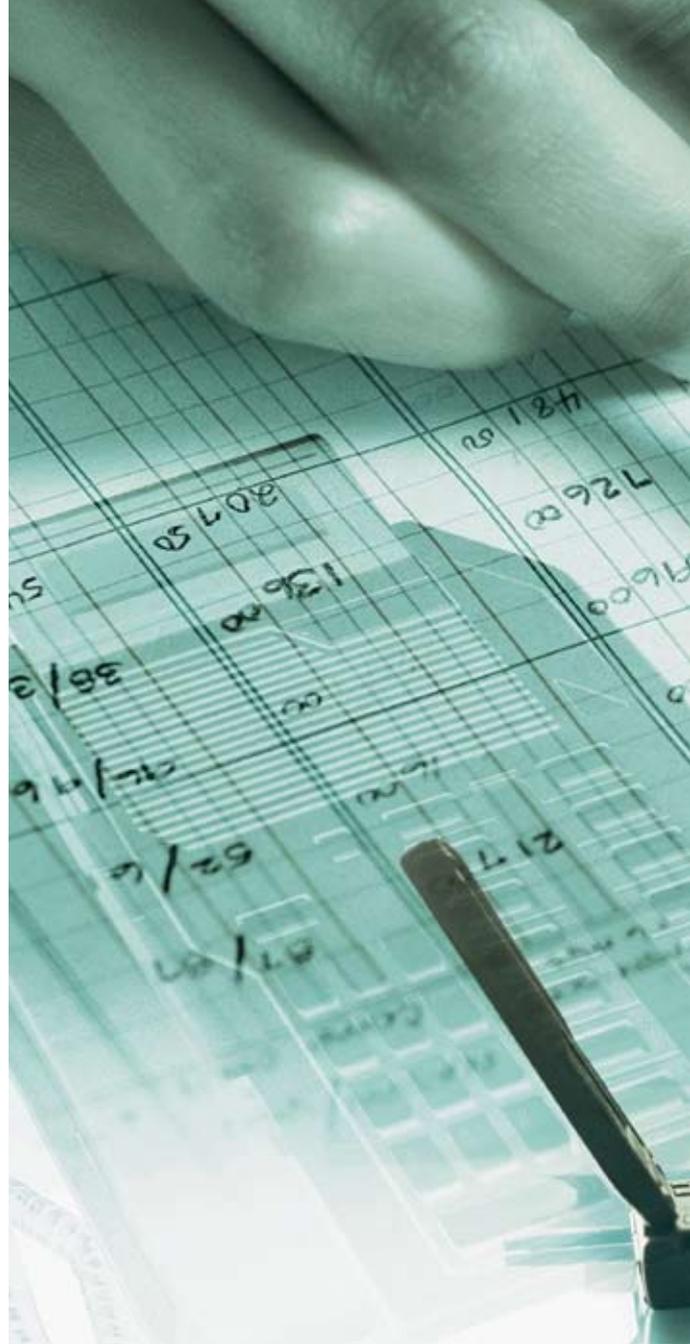
فخلال هذه الفترة التي تنطوي على تحديات اقتصادية من الضروري للمحاسبين أن تكون لديهم المهارات التي يرغب فيها أصحاب العمل الحاليون أو المرتقبون. وقد أشار بعض المديرين التنفيذيين إلى أن مجرد تحسين المعرفة التقنية في المجال المالي والتجاري، يمثل خطوة ذات قيمة في اتجاه تحسين الأداء.

وفي دراسة، شملت ١٩٠٠ من المديرين التنفيذيين، قامت بها شركة (IBM) عام ٢٠١٠م لقياس فعالية مؤسسات التمويل الحالية، ظهر أن تكامل المعلومات وإدارة المخاطر هما النشاطان الماليان الأكثر علاقة بالسوق في الوقت الحالي. كما أظهرت الدراسة أن أهمية تكامل المعلومات قد زادت بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٥م، فقد كانت تمثل ٣٥% عام ٢٠٠٥ وأصبحت عام ٢٠١٠ تمثل ٧٢%.

وكما ظهر من الدراستين، فإن مزيدا من المحاسبين سوف تتضمن مسؤولياتهم إدارة المعلومات والتحكم في البيانات،

تهويل الشركات

إن تقنية المعلومات تلعب دورا وثيق الصلة بالمسئوليات اليومية لأشخاص هم المحللون الماليون، محللو الأعمال، المراقبون الماليون والموظفون التنفيذيون. فمع تطور التقنية المالية من مرحلة أجهزة الحاسب ونظم تخطيط موارد المنشأة إلى تقنية التمثيل الافتراضي والبرمجيات كخدمة تقدم لضمان سلامة البيانات المالية والتقارير التجارية، فإن المعلومات تصبح مع هذا التطور أكثر تعقيدا. ويؤثر ذلك بدوره في حجم ودرجة تعقيد الجهود والمشاريع المطلوبة بغض النظر عن حجم الشركة أو الصناعة.



من المجيبين أشاروا إلى أن هناك حاجة كبيرة للتركيز في عمليات تقنية المعلومات وأن تسعة من كل عشرة مجيبين يعتقدون أن المراجعين الداخليين يلزم أن تكون لديهم رؤية أعمق للعمل التجاري ومهارات ومعرفة بتقنية المعلومات في حدود عام ٢٠١٥م.

وحيث إن المعلومات المالية تكون مدخلة ومخزنة ويتم التقرير عنها من النظم المالية، فيجب على المراجعين أن يأخذوا تقنية المعلومات في اعتبارهم عند تحديد المخاطر المصاحبة للبيانات المالية التي يتم استخراجها. ويمكن أن يمتد ذلك من المرحلة الابتدائية من القيام بعملية تقدير المخاطر (تحديد إن كانت المخاطر عالية، متوسطة أو منخفضة) إلى مرحلة العمل الميداني حيث يتم تنفيذ الإجراءات الفحص. إضافة إلى ذلك، فإن المراجعين الذين لديهم معرفة بكيفية الاستفادة من التقنية (مثلا تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي) هم أكثر فعالية وكفاءة في إكمال عملية المراجعة، مما يتيح وقتا أطول للتليل والتقويم النهائي.

إدارة المخاطر واستقصاءات الغش

إذا قرر الشخص أن يصبح مستقلا عن إدارة المخاطر أو متحررا في عمليات الغش بدلا من أن يكون مراجعا أو مهنيا ماليا بالشركة، كيف يمكن أن يحصل على ميزة في هذا التحول كمحاسب قانوني؟

يصبح التأكد من نزاهة البيانات المالية أكثر تعقيدا مع الطرائق الجديدة في القيام بالغش في النظم المالية. إلا أنه قد ظهرت أدوات وتقنيات قضائية متطورة لمواجهة مشاكل جودة البيانات ومخاطر الغش، ولولا هذه الأدوات والتقنيات، لأصبح ممكنا لجرائم الغش أن تحتل موقعا أساسيا بالفضائح المحاسبية بالشركات. ويمكن أن نشهد قدرا كبيرا من الجرائم المشابهة لمخطط «بونزي» (Ponzi Scheme) وموجة لا حدود لها من الدعاوى القضائية، فالمحاسبون القانونيون الذين لديهم القدرة على الاستفادة من التقنية في إجراء التحريات يمكنهم القيام بالعمل الميداني في هذا الجانب بقدر كبير من الفعالية، ما يوفر وقتا أكبر للقيام بعملية التليل. ولقد أظهرت دراسة قام بها احد مكاتب المراجعة بالمملكة المتحدة عام ٢٠١٠م إن ٥٥% من المحاسبين المجيبين على المسح أقرروا بأنهم يفتقدون المهارات أو المعرفة في مجال تليل البيانات، وهو مجال آخر مهم لمنع اكتشاف عمليات الغش.

إن مهارات تقنية المعلومات في مجال تليل البيانات تعطي المحاسب القانوني المتخصص في إدارة المخاطر أو تحريات الغش فرصة للتميز عن زملائه الذين يفتقدون معرفة التقنية.

حاليا، نجد أن المحاسبين الذين لديهم مهارات بتقنية المعلومات يتميزون كثيرا عن زملائهم الآخرين، ولكي يطور المحاسبون مساهمهم المهني، خاصة الذين يتولون مسؤولية البيانات المالية أو التجارية، فلا مناص لهم من زيادة فهمهم لتقنية المعلومات وتأثيرها في مجال عملهم. ●

• مترجم من نشرة CPA Insider الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في ١٨ يناير ٢٠١٥م

وبالتالي فإن معرفتهم بتقنية المعلومات تجعلهم أكثر فعالية في تصريف هذه المسؤوليات.

عمليات المراجعة والمصادقة

تلعب تقنية المعلومات دورا مهما في المسؤوليات اليومية للمراجع الخارجي أو الداخلي أو مدير المراجعة. وتعمل المؤسسات على نحو متواصل من أجل تحسين وتطوير التقنية المالية الخاصة بها حتى تبقى قادرة على المنافسة. قد لا يتلقى المراجعون ضغوطا من المديرين التنفيذيين ومديري التشغيل فيما يتعلق بالتقارير عند الطلب، إلا أنه يتوجب عليهم التأكد من صحة ودقة المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير التي يجب أن تصدر في وقتها.

تضمنت الورقة الصادرة من احد مكاتب المراجعة التي شملت مسحا لعينة من أعضاء لجان المراجعة بشأن مجالات المراجعة التي يلزم أخذها في الحسبان عام ٢٠١٥م، أن ٨٠٪

مكافحة غسل الأموال 3/3



أدوار المحاسبين المهنيين.. الالتزامات المهنية.. الأخلاقية.. والمخاطر

يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين أن للمحاسبين دوراً يجب أن يقوموا به فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، وقد أعد الاتحاد هذه الدراسة في مارس ٢٠٠٤ لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، ولتوضيح الكيفية التي يمكن أن يساهم بها المحاسبون في هذا الجانب.

وتقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إطار الدور المناط بها لتزويد أعضائها بما يفهمهم من معلومات بإعادة نشر هذه الدراسة في سلسلة متتالية من أعداد المجلة، وفيما يلي نورد الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة.

من المراجعين، فيما يتعلق باكتشاف إشارات تدل على احتمال غسل الأموال، ولكن المحاسبين المهنيين العاملين في الوظائف التالية هم الأكثر احتمالاً لمواجهة مثل هذه العلاقات:

- المحاسبون الذين يحتلون مواقع إدارية، الذين

إن المراجعين الخارجيين الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية هم أقل احتمالاً فيما يتعلق بمواجهة إشارات تدل على احتمال غسل الأموال مقارنة بالمحاسبين المهنيين الآخرين، أما فاحصو القوائم المالية، الذين نجد أن عملهم عموماً لا يشمل تقويم بيئة الرقابة، هم أقل احتمالاً حتى

هناك العديد من الحكومات التي تناقش إن كانت هي في حاجة لأن تطلب من مراجعي قوائم مالية (إضافة إلى محامين) إبلاغ الجهات التنظيمية مباشرة عن أي نشاط يتم اكتشافه فيما يتعلق بأعمال العميل، وهناك أمران رئيسيان جديران بالاهتمام في هذا الجانب:

(1) من ناحية أساسية، يجب أن يتوفر دائماً لمراجع القوائم المالية إمكانية الوصول غير المقيد والصريح لدفاتر وسجلات العميل، الذي يمكن أن ينتقص كثيراً بمثل هذا المتطلب. (2) من بين الأنواع العديدة من ممارسي المحاسبة، نجد أن المراجعين الخارجيين هم الأقل احتمالاً لمواجهة نشاط غسيل الأموال (تمت مناقشة ذلك سابقاً). أيضاً يجب التأكيد على أن المحاسبين الذين هم موظفون (وفي أحيان كثيرة هم المراجعون الداخليون) بمؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية مطلوب منهم الإبلاغ عن النشاط المشبوه هم أنفسهم يخضعون بالفعل لهذا المتطلب.

نظام التحكم، مراقبة الإدارة والتقرير للإدارة العليا ومجلس الإدارة

وكما هو الحال في العديد من مجالات المخاطرة والالتزام بالنظم، فإن الجهات المنظمة تتوقع أن ترى دليلاً مقنعاً بأن المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تتحكم جيداً في إدارة نشاطاتها.

إن أحد الأبعاد المهمة للتحكم الجيد في مكافحة غسيل الأموال هو أن يكون المسؤولون الرئيسيون والمديرين التنفيذيون لديهم معلومات جيدة عن الأوجه الرئيسية للالتزام، مكافحة غسيل الأموال، إدارة المخاطر والأحداث التي قد تتطلب منهم الاهتمام، السياسة وقرارات البرامج، والإجراءات الأخرى.

يجب على المسؤولين وكبار المديرين ألا يكونوا أبداً في وضع يتفاجأون فيه بوجود أوجه قصور في الالتزام، أو مصادر

يقومون بالتسجيل والتقرير عن معاملات المنشأة، مثل المديرين التنفيذيين، مديرين التشغيل، المديرين الماليين، المراقبين، مديرين المخاطر، ومديرين الالتزام والموظفين المرتبطين بهم.

- المستشارون الداخليون للنظم المالية.
- المراجعون الداخليون المسؤولون عن مراجعة الالتزام والعمليات.
- الممارسون الذين يقدمون خدمات الاختبارات النظامية من الباطن.
- المحاسبون الشرعيون.
- الممارسون العاملون الذين يقومون بمراجعة الالتزام والتشغيل.

- المحاسبون المهنيون لإدارة المخاطر وأخصائيو الالتزام.

- ممارسو الضرائب، خاصة بمناطق الاختصاص التي يتم فيها توجيه الإيداعات المرتبطة بقانون مكافحة غسيل الأموال (العمليات النقدية وتقرير النشاط المشبوه) إلى السلطات الضريبية.

إن المنشآت التجارية، خاصة المؤسسات المالية المصرفية، وغير المصرفية التي تخضع للتوصيات الأربعين الصادرة من فريق عمل النشاط المالي، تطلب على نحو متزايد (نتيجة لطلب أو اقتراح الجهات المنظمة) من الممارسين إجراء تدريبات على تقدير مخاطر غسيل الأموال، وذلك بسبب أن المشرفين على المؤسسات المالية يتوقعون ويتطلعون أن تستخدم تقويمات الأعمال التجارية

كبرنامج عمل لاستراتيجية وضوابط مكافحة غسيل الأموال.

إن الممارسين كمهنيين متخصصين في معالجة وضبط الأعمال التجارية، يطلب منهم كثيراً المساعدة في هذه الجهود، أو فحص هذه الاستراتيجيات، والبرامج الناتجة عنها ومدى فعاليتها، إضافة إلى ذلك يُطلب من الممارسين إجراء فحوص "أفضل الممارسة"، وفحوص الالتزام والمراجعات الخاصة، ومن الواضح أن المخاطر المهنية تتغير في مرحلة الخطر حسب مستوى التأكيد المطلوب، فحتى الحسابات المصرفية الشخصية يكون من الصعب افتراض أن تكون غير قابلة لغسيل الأموال.

وأكثر فأكثر نجد أن الحكومات تتطلب من المنشآت التجارية أن يكون لديها برامج التزام لمكافحة غسيل الأموال تراقب الالتزام، واختبار مستقل (يقوم به مراجعون داخليون أو خارجيون) لفحص تلك البرامج.

يجب أن يتوفر للمراجع إمكانية الوصول غير المقيد لدفاتر وسجلات العميل

خارجية تستغل مؤسساتهم في أغراض غسيل الأموال أو تدفع إلى أحداث أخرى مضرة بسمة هذه المؤسسات.

لمنع مثل هذه المفاجآت، يجب عليهم التأكيد من مواكبتهم لكافة المعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر مكافحة غسيل الأموال وأمور الالتزام التي تؤثر في مؤسساتهم، إضافة إلى ذلك فإن الجهات التنظيمية والجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون تتوقع منهم أن يكونوا على معرفة واطلاع جيد في هذا المجال، وفي الواقع نجد بالعديد من مناطق الاختصاص أن كبار المسؤولين والمديرين يمكن أن تقع عليهم المسؤولية الجنائية بسبب وجود أوجه قصور خطيرة في الالتزام بما في ذلك "الجهل المفتعل" الذي يمكن أن تنتج عنه إجراءات تنفيذية، وفي نفس الوقت، يجب ألا يتم إهمالهم أو غمرهم بأحجام كبيرة من التقارير المفصلة التي يمكن أن تحجب النقاط الرئيسية وتقلل من التفكير بوضوح في السياسة، والبرنامج والإجراءات الأخرى، ويجب أن تكون المعلومات ذات معنى ودرجة كافية من الجودة وجميعها

Anti-Money Laundering & Anti-Terrorism Financing Act: Trade Based ML & Emerging Technologies

Aaron Lau

Chartered Accountant (Malaysia), Chartered Accountant (Australia)
Certified Anti-Money Laundering Specialist. Certified Fraud Examiner

AITLAU MANAGEMENT SERVICES S

21 August 2010



● أهمية تبادل الخبرات في مجال مكافحة جريمة غسيل الأموال

وسياسات وإجراءات مشاركة المعلومات.
● قواعد السلوك الخاصة بالشركات، بيان سياسة ومسؤولية مكافحة غسيل الأموال.
● التعيين الرسمي لمسؤول تقارير غسيل الأموال.. الالتزام بمكافحة غسيل الأموال.
● برنامج التدريب والوعي.

يجب على المجلس أن يقوم دورياً بفحص ومراجعة خطته الاستراتيجية التي تقدر مخاطر مكافحة غسيل الأموال بقاعدة العمل، المناطق الجغرافية، مناطق الاختصاص، المنتجات والخدمات، قنوات التوزيع، موردي الخدمات، الاندماجات والاقترانات، التحالفات الاستراتيجية ونشر التقنيات الجديدة.

يحتاج المجلس إلى الحصول على معلومات واضحة وذات معنى عن الأعمال وعن العميل وذلك ليفهم بوضوح، ويبين فهمه لقاعدة وقطاعات العميل، قنوات ومناطق التشغيل (كثير من الرسوم البيانية الدائرية)، خاصة التي تظهر عملاء، مناطق ومواضيع المخاطر الأعلى.

يجب على المستشار، وإدارة الالتزام، وإدارة المخاطر التقرير دورياً لغريق الإدارة العليا وللمجلس عن المخاطر والمسؤولية الجنائية المحتملة على المستوى الفردي والمؤسسي، والحالات القانونية المهمة في هذا الجانب.

متسقة مع مبادئ الإطار المتكامل للرقابة، تختلف مجالس الإدارة على نحو واسع فيما يتعلق بحجم، نظام وهيكل لجنة المراجعة، فهم يميزون على نحو متزايد بين الوظائف، وعموماً فإنهم يحملون لجنة المراجعة أو إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة التزام مكافحة غسيل الأموال وبرامج إدارة المخاطر، وبغض النظر عن هيكل اللجنة، فإن كبار المديرين يتوجب عليهم أن يقدموا لكافة المسؤولين الرئيسيين عروضاً ذات معنى عن حالة الالتزام بمكافحة غسيل الأموال، وإدارة المخاطر والأمور المهمة الأخرى. وسواء أكان متطلباً قانونياً أم لا بمنطقة الاختصاص، فإن الممارسات الرائدة بنظام التحكم في مكافحة غسيل الأموال توصي بما يلي:

● وضع سياسة المجلس أو لجنة المراجعة وتأکید البرنامج المكتوب للالتزام بمكافحة غسيل الأموال، يلزم أن تبين بيانات السياسة تفصيل درجات احتمال المخاطر بالنسبة للموضوع الخاص بالمؤسسة (مثلاً، ما المعايير؟ وما الحدود لعدم قبول عملاء جدد؟ وأين تضع الحد؟) متناولة المعايير الرئيسية لمخاطر غسيل الأموال.
● مكافحة غسيل الأموال، "إعرف عميلك"، مكافحة الفساد ومكافحة الإرهاب، تقدير المخاطر، التقرير عن النشاط المشبوه. التقرير عن العملية المشبوهة.

الإجرائية وتقدم سير العمل في بنود إجراءات المعالجة؛ وصف مناقشات الفاحصين ذات المعنى ومراسلات الفاحص أو المشرف، وكذلك تحديثات دورية لوضع خطة إدارة الفحص المستمر.

- نتائج فحوص التزام مكافحة غسيل الأموال وردود فعل الإدارة، بما في ذلك خطط المعالجة.
- نتائج مراجعات مكافحة غسيل الأموال (اختبار الاستقلال) واستجابات الإدارة، بما في ذلك خطط المعالجة.
- نتائج تقويمات نوعية بيانات العميل ونشاطات المعالجة.
- التحديث الدوري لوضع مسؤوليات (اعرف عميلك) المضمنة بتوصيفات مهمة الموظف، وكيفية تقويم وتعويض أداء التزام الموظف.

يجب أن يتم مقدماً تدوير جداول أعمال اجتماعات الإدارة العليا والمجلس وأن يتم بوضوح إبراز أي أمور تتعلق بغسيل الأموال تم تحديدها للعرض والمناقشة، وأن محاضر هذه الاجتماعات يجب أن تبين بوضوح بأن النقاش قد جرى وتوثق نتائجها والبنود الإجرائية (يقوم الفاحصون بفحص هذه المحاضر بدقة ويطلبون الدليل الذي يثبت بأن البنود الإجرائية قد تمت متابعتها)، كما يجب أن تتوفر الفرصة للمديرين لفحص وقبول محاضر هذه المناقشات.

مراجعة برامج تقارير مكافحة غسيل الأموال والنشاطات (العمليات) المشبوهة

تقوم المنشآت في بعض الأحيان بتعيين مراجع للقيام بفحص مستقل لبرامج تقارير مكافحة غسيل الأموال والنشاطات (العمليات) المشبوهة، إن أهداف المراجع تشمل:

- مساعدة المؤسسات المالية والمؤسسات الأخرى في معالجة متطلباتهما الدستورية والتنظيمية (اعتماداً على المتطلبات المختلفة لجهات الاختصاص) لإجراء اختبار مستقل لبرامجها، معالجتها وضوابطها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهة..
- تقارير العمليات المشبوهة.
- مساعدة المؤسسات التجارية في الوفاء بالمتطلبات

ويجب أن يكون كبار المسؤولين والمديرين على علم بما يلي:

- أحدث مكافحة غسيل الأموال المؤثرة على السمعة، وذلك بمجرد حدوثها، مثل تعليقات صحفية سلبية عن عميل، طرف مقابل أو موظف.
- أحدث تتعلق بالسمعة والالتزام وإجراءات علنية لإنفاذ القانون تؤثر سلباً على مؤسسات أخرى (انظر ما حدث لمؤسسة هل يمكن أن يحدث ذلك لنا ؟).
- أوامر حضور والطلبات أو التحريات المهمة من قبل الجهات النظامية وجهات إنفاذ القانون.
- الاتصالات مع الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون بشأن غسيل الأموال ومكافحة غسيل الأموال، الإهابيين المعروفين المشبوهين أو المجرمين الآخرين الذين نشرتهم جهات إنفاذ القانون على (قوائم الرقابة) والأشخاص المستهدفين سياسياً.

- العقوبات المقدرة الناتجة من عدم الالتزام أو أوجه القصور المزعومة في عدم الالتزام.
- التقارير الدورية عن الحالات وعدد من الحالات (التحريات) بالعمل.
- إقفال الحسابات أو إقفالات الحسابات المعلقة.
- تقارير النشاط المشبوه.. تقارير العمليات المشبوهة التي يجري فيها العمل والتقارير المقدمة للسلطات (تقارير النشاط المشبوه.. تقارير العمليات المشبوهة المكتوبة نفسها، يجب ألا تغادر المؤسسة أبداً إلا في حالة التقديم

لجهات إنفاذ القانون).

- أي ظروف أخرى تستلزم الإبلاغ عنها.

• مجلدات التقارير المقدمة:

• نشاط الحساب الجديد.

• لتغيرات القانونية، النظامية والإدارية والتقارير الدورية عن الالتزام بالقوانين والأحكام الجديدة وتنفيذها، أيضاً ملاحظات ومراسلات الجمعيات المهنية.

• وضع التدريب على مكافحة غسيل الأموال بين الموظفين، شهادات الموظفين (كبار المسؤولين أنفسهم قد يكون مطلوباً منهم أو تتم التوصية بأن يأخذوا دورات دورية على الوعي والتدريب على مكافحة غسيل الأموال).

• التحديد والتقرير عن الإهابيين المحتملين أو الجهات التي تخضع لقوانين الحجر الوطنية أو العقوبات الاقتصادية.

• نشاطات تقدير مخاطر مكافحة غسيل الأموال ونتائجها.- النشاطات أو التغيرات المهمة ببرنامج الالتزام بمكافحة غسيل الأموال، مثلاً توسيع البرنامج، الذين تم إنهاء خدماتهم والموظفين الجدد، المعالجات أو النظم التجارية الجديدة أو التغيرات التي تحدث بها والتأثير المتوقع.

• نشاطات ونتائج الفحص المرتبط بمكافحة غسيل الأموال، الأمور التي تتطلب المعالجة وإجراءات المتابعة، خطط البنود

يجب على المراجعين فهم المتطلبات الدستورية والتنظيمية الخاصة بغسيل الأموال

الموازاة المفروضة من خلال عقود، أو كشرط لتأسيس علاقات تجارية والمحافظة عليها ولإجراء معاملات.

• تحديد أوجه الضعف المهمة في البرامج، أوجه قصور الرقابة وفرص تعزيز البرنامج، المعالجة والرقابة، وتقديم تقرير عنها لكبار المديرين ولجان المراجعة و كبار المسؤولين.

• مساعدة كبار المديرين في تحديد المواضيع القابلة للتعرض لغسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى.

• القيام بأعمال تكون مفيدة للجهات التنظيمية في القيام بفحوصها الإشرافية.

وفيما يلي نورد بعض المعايير والممارسات الرائدة التي قد يرغب المراجعون في أخذها في الاعتبار عند تطوير

المنشأة لديهم موقف إيجابي، يفهمون ما هو النشاط غير العادي والمشبوهِ وأهمية تحديده والتقرير عنه للإدارة؟ هل يعرفون ما يلزم عليهم عمله وبمن يتصلوا؟ ما معدل تكرار ظهور الموضوع المعني بالاتصالات الداخلية؟

برنامج الالتزام المكتوب:

يجب على المراجعين البحث عن دليل غسيل الأموال وتوثيق برنامج التزام تقارير النشاطات المشبوهِة.. تقارير العمليات المشبوهِة، بشأن التحديد والتقرير عن النشاط غير العادي والمشبوهِة، على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: إطار السياسة المعتمدة من المجلس:

يجب على المراجعين فهم المتطلبات الدستورية والتنظيمية الخاصة بغسيل الأموال التي تنطبق على المنشأة، مثلاً هل مطلوب من المنشأة الالتزام بأحكام تقارير النشاطات المشبوهِة.. تقارير العمليات المشبوهِة على مستوى المنشأة، أو هل هناك سياسة طوعية لتقارير النشاطات المشبوهِة .. تقارير العمليات المشبوهِة تتوقع المتطلبات المستقبلية أو هو نتيجة لأن الإدارة العليا والمجلس يعتقدان بأنهما يقومان بالشيء الصحيح بغض النظر عن المتطلبات؟ هل السياسات تتوافق بالكامل مع المتطلبات الخارجية؟ هل أوجه السياسة أكثر تشدداً مما هو مطلوب؟ (إن سياسة تقارير النشاطات المشبوهِة التي تتجاوز المتطلبات التنظيمية للمؤسسة هي

وإدارة برنامج مراجعة للفحص والاختبار المستقل لبرامج مكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهِة أو العمليات المشبوهِة.

البيئة الداخلية:

قبل الدخول في المعالجات والضوابط التجارية الملائمة يجب على المراجعين النظر في "الصورة العريضة" البيئة الشاملة للرقابة الداخلية بالمؤسسة حسب ما متعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهِة.. تقارير العمليات المشبوهِة.

إن ذلك يعني إدراك القدرة المتوفرة لضبط المؤسسة موقف ووضع رسالة المسؤولين والتفذييين بشأن الأمانة، القيم الأخلاقية والكفاءة، هل الرسائل الصحيحة تم إرسالها داخلياً وخارجياً بشأن أهمية الالتزام بمعنى وروح القانون وبشأن حماية المنشأة، أنشائها، أصولها، عملياتها وسمعتها من غاسلي الأموال، غسيل الأموال والجرائم المالية ذات العلاقة؟ هل إطار السياسة المعتمد من المجلس يتضمن سياسة واضحة والتميز بمساعدة الجهود الدولية لمحاربة غسيل الأموال والجرائم المالية ذات العلاقة؟ "لمعرفة عميلك؟" للمراقبة والتقرير عن النشاطات.. العمليات المشبوهِة؟ هل يدرك الشخص من خلال الاجتماعات مع الموظفين بأن هذه القيم يتم نقلها ومشاركتها بفعالية؟ هل الموظفون في



المقبولة بالضبط فهي تعكس ميل أكثر محافظة نحو المخاطر، والذي يكون عدد المتشككين فيه قليلاً، ولكن من المهم أن نفهم ما هو؟). ويجب على المراجعين، أيضاً فحص أجندة ومحاضر اجتماعات الإدارة العليا والمجلس لتحديد إن كانت المناقشات والإجراءات الصحيحة تجري لدعم إطار للسياسة مدروساً جيداً ولإدراك الخطط المستقبلية والاهتمام بفحص أو تعديل السياسات.

المستوى الثاني: المعايير والإرشادات على مستوى المؤسسة:

يجب على المراجعين تحديد المعايير والإرشادات ونشرها، على مستوى المؤسسة، وكبار المديرين والمسؤولين والتي تضع أساساً وتكون برنامجاً على مستوى المؤسسة لمكافحة غسيل الأموال وتقرير النشاطات المشبوهة.. تقارير العمليات المشبوهة، هل تبلغ الإدارة الموظفين بالسلوك والاستجابة المتوقعة منهم؟ هل إرشادات الموضوع المعنى الداخلية والخارجية يتم إبلاغها جيداً ويمكن الوصول إليها؟ كيف يقوم كبار المديرين والمسؤولين بالتوضيح والإبلاغ الجيد لأهمية مبادئ "أعرف عميلك" وتوفير الإرشادات عن كيفية تطبيقها على المؤسسة؟ هل يتم تشجيع الموظفين للبحث عن ومكافحة الإرشادات الخارجية؟ ما هو معدل تكرار قيامهم بذلك؟

المستوى الثالث: تنفيذ وتشغيل السياسات والإجراءات:

إن العديد من المؤسسات التجارية تخط ما بين السياسات والإجراءات، كما هو واضح على نحو متكرر من فحص توثيق برنامج الالتزام، لذلك فإن المحاسبين المهنيين في أوقات كثيرة يساعدون عملاءهم بمراجعة برامجهم المكتوبة للالتزام وفقاً لذلك، ويمكن باختصار التمييز بينهما كما يلي: السياسات يمكن التعبير عنها "بماذا؟" والإجراءات يمكن التعبير عنها "كيف؟"، فالتنفيذ والتشغيل الناجح للسياسات والإجراءات سوف يطبق بقوة إطار السياسة المعتمدة من المجلس والمعايير والإرشادات على مستوى المؤسسة على كل وحدة من الوحدات التجارية ومناطق الدعم ذات الشأن، بمعنى آخر، إن كل من هذه المناطق يجب أن يكون لديها مجموعة ملائمة من السياسات والإجراءات تتضمن وصفاً واضحاً للكيفية التي تنطبق بها عليها السياسات، المعايير والإرشادات الشاملة الخاصة بالمؤسسة لكل أنواع النشاط غير العادي والمشبوه الذي من المرجح مواجهته، الأدوار والمسؤوليات، الضوابط وإجراءات التشغيل المعينة، هل الإجراءات المطلوبة والمتابعة تم بيانها بوضوح؟ ما المعلومات التي يلزم إنتاجها وما هي قنوات الاتصال المناسبة؟

عملية تقدير المخاطر:

في عالم غسيل الأموال ومكافحتها نجد أنه لا يمكن لمقياس واحد أن يتفق مع كل الحالات، فجميع برامج مكافحة غسيل الأموال تحتاج إلى أن يتم تعديلها لكي تكون ملائمة للحالة المعنية، وتحتاج المعالجات والضوابط التجارية إلى أن تكون مبنية على العمل التجاري وعلى المخاطر، وتحتاج الوحدات التجارية لتقدير أنواع النشاط غير العادي والمشبوه الأكثر احتمالاً للحدوث، والأمور الأكثر احتمالاً أن يواجهها الموظفون في مجالاتهم المختلفة، للحصول على إدراك جيد لتحديد إن كانت المؤسسة لديها إجراءات سليمة لتقدير المخاطر، يتوجب على المراجعين النظر لتحديد إن كانت هناك لجنة قائمة، عادة يقوم برئاستها أو تنسيق أعمالها مسؤول الالتزام بمكافحة غسيل الأموال، وتتكون من أشخاص يمثلون على نحو سليم الوحدات التجارية ومجالات الدعم ذات الشأن، ومن بين التزاماتهم ومهامهم تجاه لجناتهم، يجب على الأعضاء

المشاركة بنشاط في التقدير الدوري للمخاطر وتقديم تقرير بالنتائج للجنة، ويجب أن يكون الناتج عن تقدير المخاطر عبارة عن مخطط تفصيلي لأنواع النشاط غير العادي والمشبوه الذي من المرجح بدرجة أكبر أن يواجهه الموظفون في مجالاتهم المختلفة، ويجب على الإدارة أن تعد مسحا لتقدير المخاطر (يتم تصميمه أخذاً في الاعتبار تقارير النشاطات المشبوهة.. تقارير العمليات المشبوهة) لكي تقوم اللجنة بالإشراف على تنفيذه.

إن هذه التجربة يجب أن تكون ذات قيمة لمشاركة الموظفين في عملية تقدير المخاطر، مع تحقيق الفوائد المأمولة، وعليه

علماء مجلس إدارة المنشأة أن يقوم دورياً بمراجعة خطته الاستراتيجية التي تقدر المخاطر

فإن التجربة القوية لتقدير المخاطر هي طريقة مهمة لتحديد إن كان برنامجاً لمكافحة غسيل الأموال قد تم تصميمه بطريقة مناسبة وأنه يعمل بفعالية. وهي أيضاً ممارسة رائدة تجعل مكافحة غسيل الأموال وبرامج تقارير النشاطات المشبوهة.. تقارير العمليات المشبوهة إيجابية ووقائية. إن البرنامج الأكثر فعالية هو الذي يتميز بامتداد عالي الطاقة مقابل البرنامج الذي تقف فيه الإدارة سلبية في انتظار التقارير الداخلية، فالوصول إلى حالة "النشاط عالي الطاقة" والاستمرار فيها يتطلب النشر المتواصل لعناصر البرنامج الأخرى والتحديد والمشاركة في فرص التحسين المستمر.

حجم ومقارنة المخاطر:

كجزء من عملية تقدير المخاطر، يكون من المفيد إجراء مقارنة دورية لأداء تقارير النشاطات المشبوهة.. العمليات المشبوهة الخاصة بالمؤسسة مع أداء الصناعة، ويتم تقديم النتائج للإدارة العليا، ربما يرغب المراجعون في إعداد تحديد مستقل ومقارنة بتحديد الإدارة. من المهم بالنسبة لإدارة الالتزام إبراز، تقرير وتوضيح الاختلافات المهمة لتقديمات تقارير النشاطات المشبوهة.. تقارير العمليات المشبوهة للإدارة العليا، في العادة هناك أسباب تجبر على هذه الاختلافات كل مؤسسة لها حجم مختلف من المخاطر ولا توجد مؤسستان لهما نفس الحالة فيما يتعلق بالعملاء، المنتجات والخدمات، المواقع الجغرافية، قنوات التوزيع، والموظفين والعلاقات التجارية الأخرى، غير أنه من المفيد للإدارة العليا أن يتم توضيح حجم مخاطر المؤسسة مهما يحدث وتوضيح اختلافات أداء تقديمات تقارير النشاطات المشبوهة.. تقارير العمليات المشبوهة في سياق ذلك الحجم، ويمكن للمشرفين وجهات إنفاذ القانون أن تكون لديهم مجموعة من التوقعات المتعلقة بصفة وحجم تقارير النشاطات المشبوهة وتقرير العمليات المشبوهة، ويجب أن تكون الإدارة العليا جاهزة لتقديم مناقشة وتوضيح أداء تقديماتهم.

التدريب والوعي:

إن برامج التدريب والوعي ربما تكون هي المطلب الأكثر اتساقاً وشمولاً لبرنامج مكافحة غسيل الأموال، ويتوجب على



● مركز تدريب لمراقبة عمليات غسل الأموال

المشبوحة والتقارير الأخرى، تأتي من شخص واحد أو أشخاص قليلين جداً يتم تعيينهم عادة كمسؤول التزام مكافحة غسل الأموال أو مسؤول تقارير مكافحة غسل الأموال، يجب على المراجعين فحص التقارير المقدمة لتحديد إن كانت هذه الإجراءات يتم إتباعها، وأن يلاحظ الاستثناءات، ويجب عليهم أيضاً أن يسألوا عن خرائط تدفق سير العمل أو أوصاف تدفقات سير العمل في التقارير، وبعد ذلك يقومون باختبارها لمعرفة إن كانت تؤدي وظيفتها حسب ما هي مصممة لها.

لأسباب ملزمة على نحو متكرر، فإن موردي الخدمات المالية المتنوعة يقومون دائماً بتوزيع عمليات إمساك الدفاتر وإعداد التقارير، ونجد دائماً أن الجهات المسؤولة عن أمن الشركة (جهات إنفاذ القانون الداخلي) تعالج التقارير المنطوية على الغش وإدارة الالتزام تعالج غسل الأموال، الهيكل، وما يرتبط بذلك من تقارير النشاطات المشبوحة.. تقارير العمليات المشبوحة (أو يتم التمييز بين التقارير الداخلية والخارجية).. بينما يمكن لهذا الأسلوب أن يعمل في العديد من الجوانب، فإن تشطير العملية يمكن بسهولة أن يغذي أوجه القصور في الرقابة، فالتقارير المشبوحة والحالات المؤيدة لها يمكن أن تسقط عبر الفجوات، وبينما نجد أن الحاجة للمعرفة،

المراجعين تقويم جودة وملاءمة برنامج مكافحة غسل الأموال، فعليهم تقييم فعالية التدريب من خلال التحدث للموظفين وفحص نتائج الاختبار حينما كان ملائماً، ويجب أن تظهر مواد التدريب ما يشير إلى أنها حديثة وذات معنى.

تقارير النشاطات المشبوحة /

تقارير العمليات المشبوحة:

بينما نجد أنه من النادر أن يكون متطلباً تنظيمياً، فمن المفيد عموماً أن يتم تحديد أحد الأشخاص ليكون مسؤولاً عن توجيه تقارير النشاطات المشبوحة، تقارير العمليات المشبوحة إلى جهات إنفاذ القانون، وسيكون للمؤسسة، من ناحية مثالية، آلية داخلية للموظفين للإبلاغ عن المعاملات، الأحداث والحالات المشبوحة المنفصلة والمميزة من التقرير الذي يتم في النهاية تقديمه للسلطات المسؤولة، يجب أن يتم استخدام ضوابط للتأكد من أن الأفراد المفوضين والمعنيين تحديداً هم فقط الذين يشكلون جزءاً من مجرى تصعيد وتحليل الأحداث.

تتوقع الجهات التنظيمية و جهات إنفاذ القانون أن ترى تقديمات تقارير النشاطات المشبوحة، تقارير العمليات

يقوم على جهاز من الموظفين المهنيين المؤهلين، وأن النتائج يتم التقرير عنها ويتم العمل بموجبها.

المعلومات والاتصالات:

أيضاً، اتساقاً مع منهج إطار الرقابة المتكامل الخاصة بالمهنة، يتوجب على المراجعين فحص وتقدير جودة المعلومات الإستراتيجية والالتزامية والتشغيلية المحيطة والدافعة لعمليات مكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهة / تقارير العمليات المشبوهة ومدى ملاءمة قنوات الاتصال.

إن تمكين وتقوية عناصر وممارسات البرنامج المذكورة أعلاه تتطلب معلومات جيدة ومعالجة المعلومات وقنوات اتصال معرفة جيداً وتعمل جيداً، ومعلومات الإدارة بشأن أداء البرنامج، وتقدير المخاطر والاستجابة يجب أن تكون دقيقة، ذات معنى ومتوفرة في الوقت المناسب لكي تمكن الإدارة

برغم أهميتها لموضوع السرية، إلا أنها تصبح في حالات كثيرة عائقاً لمستوى الاتصالات المطلوب للتدابير الوقائية الفعالة وإدارة المخاطر.

التقدير الاجتهادي السليم

وعملية التقارير الجيدة:

كما هو مبين سابقاً، من المهم تمييز الاكتشاف الداخلي وعملية التصعيد من عملية التقارير الخارجية، ويجب أن يكون تدريب ومشاركة الموظفين بدرجة كافية، وأن تكون السياسات والاجراءات المكتوبة واضحة ومتشعبة بدرجة كافية، لضمان الاكتشاف الداخلي، والتقرير والتصعيد الفعال، نموذجياً يعد الموظفون تقريراً داخلياً لنشاط غير عادي أو مشبوه بالتشاور مع أحد المشرفين ومسؤول الالتزام المعين، بعد ذلك يتم تصعيد التقرير الداخلي للتليل والتحري (أي يصبح التقرير الداخلي قضية) تتم متابعتها، وبعد ذلك يتم تسييرها بسرعة أو تصعيدها إلى لجنة لفحص القضية والقيام بالتحديد المشبوه، ويجب أن تكون لدى أعضاء اللجنة (متخذي القرارات) صلاحية كافية وتقديراً اجتهادياً للقيام بالتحديد، ويجب أن يكونوا من الأشخاص الذين لديهم أفضل معرفة بالعمل.

من المؤلف لمسؤول مكافحة غسيل الأموال أو مسؤول تقارير غسيل الأموال أن يعرض القضية ويقدم توصية للجنة، ونسبة لأن التقارير الخارجية عن النشاط المشبوه تتأثر بعامل الزمن، من المفيد أن يتم تقديم مسودة تقرير، تم بالفعل فحصها من ناحية الاكتمال، الجودة والمخاطر، للجنة لفحص القضية، ويجب على المراجعين أن يتحصلوا على فهم شامل للعملية الكاملة للتقرير عن النشاطات المشبوهة وللضوابط المستخدمة للتحكم في تلك العملية.

مراقبة وتقدير الالتزام:

إن الجهات التنظيمية، في أحيان كثيرة، تحتاج إلى أو تفضل برامج مكافحة غسيل الأموال التي تتضمن وظيفة قوية لمراقبة الالتزام إلى جانب وظيفة لمراقبة العمليات، ويجب عدم خلط ذلك مع الاختبار المستقل لفعالية برنامج مكافحة غسيل الأموال، وهو ما يتناوله هذا القسم.

يجب على المراجعين فحص برنامج فحص، تقدير أو مراقبة الالتزام (يتم استخدام مصطلحات مختلفة فيما بين مناطق الاختصاص والاعمال التجارية) للتأكد من أن هذا المتطلب، قد تم تناوله على نحو مناسب، إن تقدير الالتزام هو الآلية الأساسية التي يمكن من خلالها لوظيفة الالتزام أن تقدر جودة وفعالية البرنامج المستخدم لمكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهة. تقارير العمليات المشبوهة، ويجب على المراجعين أن يحددوا إن كان هذا المكون في الموضوع الصحيح ويعمل بفعالية، وإن كان التقييم الدوري

– علم المراجعين النظر في البيئة الشاملة للرقابة الداخلية بالمؤسسة

– التقارير الخارجية عن النشاط المشبوه تتأثر بعامل الزمن

العليا من إتخاذ قرارات مبنية على المعلومات الكاملة. إن تقدير جودة المعلومات ومعالجتها المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وعمليات تقارير النشاطات المشبوهة / تقارير العمليات المشبوهة، ربما يتطلب تحليلاً عميقاً، ويرجع أن يشمل ذلك تقدير دقة، فعالية، كفاءة، نوعية، مدى الاستفادة، مدى الحصول في الوقت المناسب للآليات، التقارير وأدوات التقرير المستخدمة من قبل الموظفين المعينين لدعم مراقبة، تصعيد، تقصي، والتقرير عن النشاط غير العادي والمشبوه، وفي هذه الحالة يكون من المعقول تعيين مراجع تقنية معلومات لفحص العمليات الآلية.

وبالمثل يتوجب على المراجعين تحديد قنوات الاتصال المحيطة بعمليات مكافحة غسيل الأموال وتقارير النشاطات المشبوهة / تقارير العمليات المشبوهة، وتقييم فعاليتها، والقنوات المؤلفات التي تشتمل على: وسائل النقل الداخلية لبرامج الالتزام المكتوبة (عادة، البريد الإلكتروني، مواقع الشبكة، وأدلة الموظفين)، اجتماعات وحدات الالتزام والأعمال، ودورات التدريب والوعي.

مسؤولية الاكتشاف

والتقرير عن النشاط المشبوه:

ما لم يكن قد تم التعاقد معه للقيام بذلك، فليس من مسؤولية المراجع الاكتشاف والتقرير عن النشاط المشبوه، فيما يرتبط بمراجعة للالتزام أو التشغيل لبرنامج خاص بمكافحة غسيل الأموال أو اختبار عملية لتقارير النشاطات المشبوهة، تقارير العمليات المشبوهة، إلا أنه عند القيام بهذه الأنواع من العمليات، نجد أن المراجعين، في حالات كثيرة، يحددون النشاط غير العادي والمشبوه، وعندما يحدث ذلك يتوجب على المراجعين إبلاغ الشبهاتهم فوراً للإدارة. ●





مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الفعالية
الامام - المملكة العربية السعودية	٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ الموافق - ٢ مارس ٢٠١١ م	الملتقى السعودي الأول للماليين تنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
مانيبال - الهند	١٠-١٢ مارس ٢٠١١ م	International Conference on Accounting and Finance
تيرنغانو - ماليزيا	١٦-١٧ أبريل ٢٠١١ م	International Management Conference
نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦-٢٩ مايو ٢٠١١ م	Global Management, Finance & Information Technology Research Conference
أورلاندو - الولايات المتحدة الأمريكية	٤-٨ يونيو ٢٠١١ م	IMA's 92 nd Annual Conference
بوخارست - رومانيا	٨-٩ يونيو ٢٠١١ م	Accounting and Management Information Systems
أثينا - اليونان	٤-٧ يوليو ٢٠١١ م	9 th Annual International Conference on Accounting

المحاسبون الجدد: زمالة وخطوات متقدمة



هشام أحمد الشلفان
أكاديمي في مجال
المحاسبة - المؤسسة
العامة للتدريب التقني
والمهني

محافظون بطبيعتهم طبقاً لمقتضيات مبادئ الممارسة المهنية، ما انعكس بدوره على النظرة لعمل المحاسب، والمجتمع المهني للمحاسبة، على أنه مجتمع روتيني، وأن العاملين في هذا المجال يتمتعون بشخصية رتيبة نوعاً ما إلا أن ثمة حراكاً فكرياً مهنياً ساد دولاً متقدمة في مجال المحاسبة خلال العقود الأخيرة، ونهضت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة منذ إنشائها في جميع مجالات المهنة وأركانها المعروفة، مما جدد كثيراً في المهنة، وما زال يطورها، مما غير النظرة تجاهها من جميع فئات المجتمع، وبالذات مجتمع الأعمال.

لقد كان من أهم هذه الإسهامات الموفقة للهيئة - على المستويين المحلي والدولي - الاهتمام بمتطلبات التأكد من جودة الممارسة المسبقة، ومنها ضرورة الحصول على شهادة زمالة المهنة كشرط للمزاولة، التي أشرف بكوني أحد الحاصلين عليها والمساهمين - ولو بقليل - في تطوير أعمالها في مرحلة ما عبر لجنة اختيار الزمالة، فقد أصبحت هذه الشهادة علامة على القيمة المهنية للممارس، حتى للعاملين في قطاعات أخرى غير مهنية، كقطاعات الأعمال الخاصة، ما انعكس بدوره على أجور حملة الشهادة، مقارنة بقرنائهم غير الحاصلين عليها.

وأدل شيء على نجاح هذه الشهادة الزيادة الملحوظة في عدد الذين يقبلون على خوض غمارها من الجنسين، ومن حملة الشهادات الأكاديمية العليا في أحيان كثيرة، وما زالت زمالة الهيئة تذكر بإطرء بالغ تجربة رائدة في دول الخليج والدول العربية، وأيضاً على المستوى الدولي، حيث أقرت بوجودها جهات مهنية أمريكية معروفة وعادلتها بشهادة المحاسب القانوني في أمريكا، من حيث إلغاء بعض متطلباتها وأقسامها.

إن ما ذكر يجعلنا نأمل في المزيد من التقدم للمسؤولين في الهيئة، وفي اللجنة المختصة للعمل على عقده باللغة الإنجليزية، إضافة إلى العربية، أو إضافة قسم خاص لاختبار المتقدم في مصطلحات المهنة، وكذلك في عقد ولو جزء منه على الشبكة العنكبوتية، وفي أوقات أكثر على مدار العام، بما يحقق ملاءمة أكثر للراغبين في الزمالة من جميع الدول ومدن المملكة، خاصة وبما يجلبه من دخل أكبر للهيئة، مما يساهم في تغطية تكاليف الاختبار وتطويره المستمر.

ولعلمي بالمجهودات التي يقوم بها أمناء الهيئة ولجانها والعاملون فيها، فإني أتقدم لهم بالشكر على اهتمامهم بهذا الموضوع الحيوي، وبرملاء المهنة الذين حرصت الهيئة سابقاً أن تقيم لهم مناسبة تكريمية مشهودة برعاية وزير التجارة السابق، وما حمله ذلك من تقدير زملاء الهيئة، الأمر الذي يرغبنا في أن يستمر هذا التكريم بشكل دوري للمحاسبين الجدد. ●

دليل نجاح زمالة الهيئة
الزيادة الملحوظة في
عدد الذين يقبلون على
خوض غمارها

لجنة تطوير المنظمات المهنية Professional Accountancy Organization Development Committee

www.ifac.org/DevelopingNations



لجنة تطوير المنظمات المهنية

Professional Accountancy Organization Development Committee

هي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. تهدف هذه اللجنة إلى تطوير مهنة المحاسبة في كافة مناطق العالم، كما أنها تمثل مصالح الأعضاء بالدول التي تكون فيها المهنة في مرحلة التطور وتوفر إرشادات و موارد أخرى لتلبية احتياجاتهم. كما أنها تسعى للحصول على المساعدة المادية من المانحين لدعم مهنة المحاسبة في الدول النامية، وتتولى لجنة تطوير المنظمات المهنية والتي كانت تعرف سابقاً بلجنة الدول النامية المسؤوليات الآتية على وجه الخصوص:

- * دعم بناء قدرات مهنة المحاسبة في كل مناطق العالم.
- * توفير الإرشادات والمواد للمساعدة على تطوير الهيئات المحاسبية المهنية.
- * تقديم الملاحظات للجهات التي تتولى وضع المعايير الدولية للتأكد من إدراكهم للقضايا المتعلقة بالمهنة في الدول النامية وأخذها في الحسبان عند وضع المعايير.
- * التعاون مع المانحين.

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات المتحدة

www.aaa4uae.com/index.php



تأسست جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات المتحدة في عام ١٩٩٧م كإحدى جمعيات النفع العام وذلك بموجب قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية. تهدف الجمعية للقيام بكل ما من شأنه تطوير وتوحيد أنظمة ومعايير ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الإمارات المتحدة وخاصة:

- إعداد ودراسة معايير المحاسبة والمراجعة واقتراح سبل تطويرها ورفعها إلى الجهات المختصة في الدولة لإقرارها وإصدارها.
- اقتراح التنظيم المناسب للرقابة الميدانية على عمل المراجعين.
- القيام بما تطلبه منها الجهات المختصة بالدولة من أعمال تتعلق بتطوير المهنة، وزيادة كفاءة خدماتها بما يساعد على دعم النشاط الاقتصادي وزيادة فعاليته.
- المساهمة في إعداد المهنيين وتطوير قدراتهم وتأهيلهم.
- رعاية حقوق الأعضاء ذات الصلة بالمهنة.
- إعداد الدراسات الخاصة بقواعد وآداب المهنة ورفعها إلى الجهات المختصة لإلزام مزاولي المهنة بها.
- وتتكون الجمعية من مجلس إدارة وعدد من اللجان المنبثقة عنه.

منظمة معايير المحاسبة الفرنسية

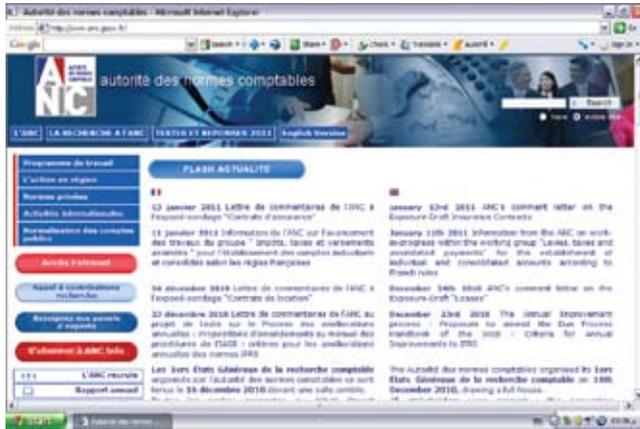
French Accounting Standard Authority

www.anc.gouv.fr

مجلس معايير المحاسبة الحكومية الأمريكية

Governmental Accounting Standards Board (GASB)

www.gasb.org



تأسست منظمة معايير المحاسبة الفرنسية

French Accounting Standard Authority

في عام ٢٠٠٩ م وبدأت عملها بكامل طاقتها منذ بداية عام ٢٠١٠ م. حلت منظمة معايير المحاسبة الفرنسية محل مجلس المحاسبة الوطنية ولجنة قواعد المحاسبة. وتهدف المنظمة إلى إعداد التعليقات والتردد على مشاريع المعايير المهنية الصادرة عن الجهات المهنية وخاصة تلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB. وتسعى المنظمة إلى تطوير علاقات تعاون مع الجامعات وغيرها من المنظمات التي يمكن أن تساهم في الأنشطة البحثية التي تقوم بها المنظمة. ●

مجلس معايير المحاسبة الحكومية الأمريكية

Governmental Accounting Standards Board –GASB

هو مجلس مستقل يهدف إلى وضع معايير المحاسبة للأجهزة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية. أنشئ المجلس في عام ١٩٨٤م بموجب اتفاق بين

(Financial Accounting Foundation FAF)

و ١٠ من جمعيات المحاسبة المحلية ومستولي الحكومات المحلية. وتعد المعايير الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الحكومية هي المعايير المعتمدة للدولة والحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل مجلس معايير المحاسبة الحكومية تحت مظلة FAF وتمثل موارده المالية في حصة بيع مطبوعاته إضافة إلى مساهمات الحكومة الأمريكية والحكومات المحلية، ويديره مجلس إدارة يُعين من قبل FAF لمدة خمس سنوات قابلة للتديد لمرة واحدة. يتكون مجلس الإدارة من رئيس متفرغ وستة أعضاء آخرين غير متفرغين، بالإضافة إلى فريق إداري يتولى الأعمال التنفيذية. ●



استثمار ١.٤ مليار ريال



حجم الاستثمارات المتوقعة التي تم تخصيص أراضٍ صناعية لها في مدينة الجبيل الصناعية في عام ٢٠١٠م إذ سيتم إنشاء ١٦ مصنعاً على مساحة إجمالية تقدر بنحو ١١,٢٦ كيلومتر مربع لتوفر هذه المشاريع ٧١٨٨ وظيفة مباشرة، وأكدت الهيئة الملكية للجبيل وينبع أن هذه الأرقام تمثل أكبر حجم استثمارات وأكثر عدد مشاريع تم تخصيصها في عام واحد منذ إنشاء مدينة الجبيل الصناعية.

٣٦ مليون مقطع فيديو

عدد المقاطع التي يشاهدها السعوديون على «اليوتيوب» يوميا، حيث نقلت جريدة الاقتصادية عن مختص في المواقع الإلكترونية، أن السعوديين يشاهدون يوميا ما يزيد على ٣٦ مليون مقطع فيديو على الموقع الشهير «اليوتيوب» بمعدل ١٥٠ مليون دقيقة يقضيها المستخدمون على الشبكة العنكبوتية، في الوقت الذي يجرون أكثر من ٢٨ مليون عملية بحث عبر منصة محرك البحث «جوجل».



٧٧,٨ مليار ريال أرباح



الأرباح المجمعة التي أعلنتها الشركات السعودية لعام ٢٠١٠م، مقارنة مع ٥٨,١ مليار ريال لعام ٢٠٠٩م بنسبة نمو تبلغ ٣٤% وهو مؤشر على خروج الشركات من تأثيرات الأزمة العالمية التي أثرت تداعياتها بصورة أكبر في قطاعات البتر وكيمويات المعتمدة على الصادرات وحركة الأسواق العالمية، وقطاع البنوك من حيث تكوين المخصصات بسبب الظروف الائتمانية. وسجل الربع الثالث من العام ٢٠١٠م أعلى أرباح فصلية.

٤٨% من اختراقات أنظمة المعلومات

٤٨% من اختراقات أنظمة المعلومات للمنشأة تحدث من موظفين تابعين للمنشأة بحسب دراسة أمريكية حديثة.

استثمار ٧,٨ مليار دولار في مشروعات للنفط والغاز

حجم الاستثمارات المتوقع أن تنفجها ٣٥ شركة كورية كبرى على مشروعات للنفط والغاز خارج البلاد بزيادة ٢٩ في المائة عن ٢٠١٠م. وقالت وزارة اقتصاد المعرفة إن من المتوقع أن تستثمر شركة النفط الوطنية الكورية (كنوك) ومؤسسة الغاز الكورية (كوجاس) الحكومتان ٦,٥٥ مليار دولار من المبلغ الاجمالي في ٢١١ بارتفاع ٢١ في المائة عن مستوى استثمارتهما قبل عام. وقالت الوزارة في بيان إن ٢٧ في المائة من مبلغ الاستثمارات الإجمالي سينفق على مشروعات في أمريكا الشمالية و١٥ في المائة في الشرق الأوسط و١٢ في المائة في جنوب شرق آسيا. وأضافت ستركز الشركات في دخول أسواق جديدة ناشئة واعدة مثل الشرق الأوسط والقطب الشمالي وهما أهم منطقتين إستراتيجيتين لتطوير الموارد. وتريد كوريا خامس أكبر دولة مستوردة للنفط وثاني أكبر بلد مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم من شركات الطاقة المحلية امداد ٣٠ في المائة من وارداتها من النفط والغاز من خلال مشروعات كلها تقريبا خارج البلاد بطول ٢١٩ ارتفاعا من تسعة في المائة في ٢٠٠٩ وذلك في اطار سعيها لرفع مستويات الاكتفاء الذاتي.



١,٥٨ تريليون دولار صادرات

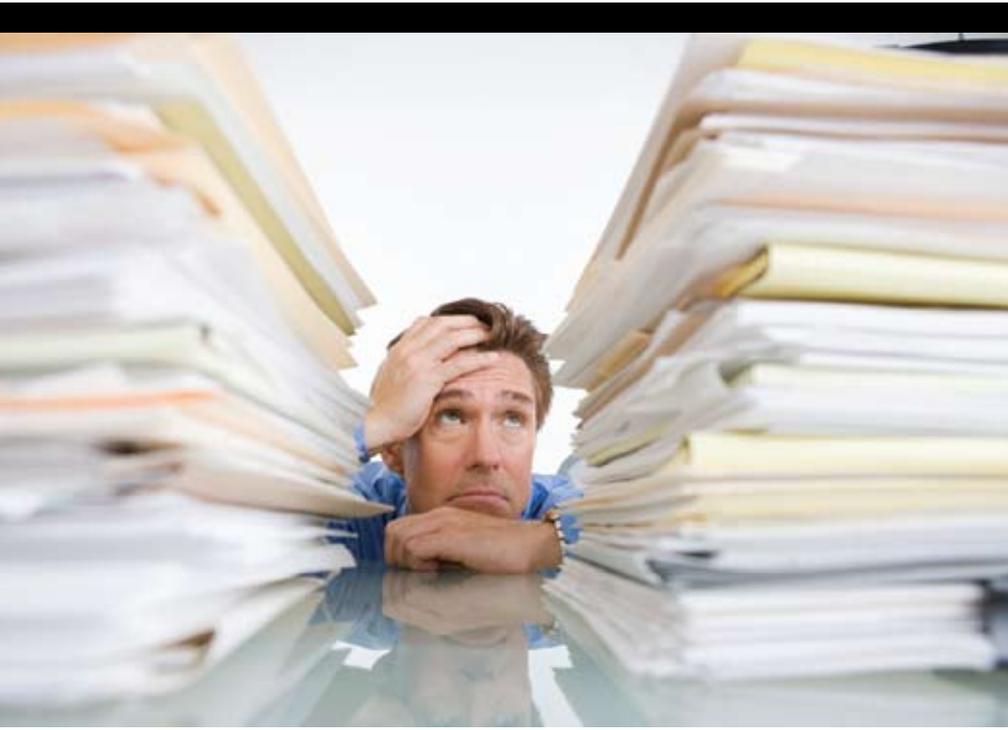
قيمة الصادرات الصينية في العام ٢٠١٠م، حيث زادت قيمة الصادرات بنسبة ٣١٪ مقارنة بالعام السابق، بينما ارتفعت قيمة الواردات إلى ١,٣٩ تريليون دولار مسجلة زيادة بنسبة ٣٩٪. كما الاقتصاد الصيني بنسبة ٩,٨٪ في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٠م ارتفاعا من ٩,٦٪ في الربع الثالث، ليصل النمو السنوي في كل عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٣٪. ويزيد المعدل السنوي على توقعات البنك الدولي بنمو يصل إلى ٩,٥٪ للصين في ٢٠١٠، بالمقارنة مع ٩,٢٪ في ٢٠٠٩. ووصل معدل التضخم في كل عام ٢٠١٠ إلى ٣,٣٪.

٢,٥ ملايين عاطل بالعالم في ٢٠١٠م

هم عدد العاطلين عن العمل في أنحاء العالم خلال عام ٢٠١٠م بحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية. وقالت المنظمة إن هذا الرقم لعام ٢٠١٠ يشكل ما يعادل ٦,٢٪ من القوة العاملة على مستوى العالم، وهو تقريبا نفس المستوى الذي سجل عام ٢٠٠٩. وتوقعت تراجع معدلات البطالة بقدر بسيط خلال العام الحالي ٢٠١١ لتصل إلى ٦,١٪ في ظل توقعات بأن يصل عدد العاطلين في العام الحالي ٢٠١١ إلى ٢٠٣,٣ ملايين شخص.

مخاطر صحية من جراء العمل ساعات طويلة





وجد الباحثون أن هناك ٥١٣٩ مرضا وإصابة متعلقة بالعمل تراوح بين التوتر والجروح والحروق وإصابات العضلات

ذكرت دراسة أجرتها جامعة «ماساتشوستس» أن العاملين الذين يعملون ساعات إضافية هم أكثر عرضة للأذى أو المرض بنسبة ٦١٪ وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل العمر والجنس. ووصلت الدراسة إلى أن العمل أكثر من ١٢ ساعة في اليوم يزيد من خطر الإصابة بعارض صحي أو مرض بنسبة الثلث عن يعملون ساعات أقل من ذلك. وحسب الدراسة الأمريكية فإن العمل لـ ٦٠ ساعة أسبوعيا يزيد من المخاطر الصحية بنسبة ٢٣٪.

من الأصابات والأمراض وقع لدى موظفين يعملون في مهن ذات ساعات عمل إضافية. والنتيجة التي وصل إليها الباحثون أنه كلما زادت ساعات العمل كانت مخاطر الإصابة بعارض صحي أو علة ما أكبر.

لكن الدراسة لم تعثر على ما يشير إلى أن الذهاب والإياب من وإلى العمل لمسافات طويلة له تأثير في حصول إصابة أو وقوع مرض. يذكر أن ١٤٪ من العمال والموظفين في المملكة المتحدة - أي نحو ثلاثة ملايين وستمئة ألف شخص - يعملون أكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع.

ويقول بول سيلرز وهو مستشار في مجلس اتحاد نقابات العمال في بريطانيا إن نتائج الدراسة لا تثير الدهشة وإن «من الواضح أن ساعات العمل الطويلة غير مناسبة لشخص ما أو لغيره من الناس». وأضاف سيلرز: «إن الوضع في بريطانيا يتحسن بصورة تدريجية لكن على أصحاب ومسؤولي الشركات التي تستخدم موظفين أن يدركوا أنه ليس من مصلحتهم دفع الناس إلى العمل ساعات طويلة أكثر مما ينبغي».

وقد أجريت الدراسة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠ شملت ٢٣٦ ألف ١٠ سجلا وظيفيا. ويشير السجل الوظيفي وفق الدراسة إلى الفترة التي أمضاها موظف ما في شركة بعينها. ويقول أحد معدي الدراسة وهو ألارد ديمبي «إن الخطر المصاحب للعمل الإضافي لا يرتبط بالضرورة بمدى خطورة العمل أو الوظيفة ذاتها». وأضاف ديمبي: «إن ما توصلنا إليه يتناسق مع فرضية أن العمل ساعات طويلة يقضي بشكل غير مباشر إلى وقوع الحوادث في العمل من خلال التسبب في الإرهاق أو التوتر عند العاملين المتأثرين».

ويضيف هذا الباحث أن ما توصلت إليه الدراسة التي نشرت في مجلة «الطب المهني والبيئي» يصب في مصلحة مبادرة مثل تلك المسماة «توجيه وقت العمل الأوربي» التي تدعو إلى الحد من ساعات العمل الأسبوعية وقصرها على ٤٨ ساعة. وحسب السجلات الوظيفية التي شملتها الدراسة وجد الباحثون أن هناك ٥١٣٩ مرضا وإصابة متعلقة بالعمل تراوح بين التوتر والجروح والحروق وإصابات العضلات. ووجدت الدراسة أن أكثر من نصف ذلك العدد



المحافظة على نمط حياة أكثر صحية في مكان العمل

بينت أحدث إحصاءات منظمة الصحة العالمية معاناة أكثر من مليار شخص بالغ في العالم من السمنة من بينهم ٣٠٠ مليون شخص يعانون «سمنة مرضية». ولم تنح منطقة الشرق الأوسط من وباء السمنة مما زاد من اهتمام السلطات المختصة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط (إذ تبين أن ٢٦,٤٪ من الرجال و٤٤٪ من النساء

تمثل المحافظة على نمط حياة صحية في مكان العمل، أحد أكبر المعضلات التي يواجهها اليوم المهنيون العاملون في جميع انحاء العالم. فالجلوس أمام شاشة الكمبيوتر من ٨ إلى ١٠ ساعات يوميا، ومن ٥ إلى ٦ أيام في الأسبوع يستنزف بطبيعة الحال طاقة الشخص العامل ويؤثر في صحته على المدى البعيد.

كيف يستطيع الموظف تنمية نمط حياة أكثر صحة في مكان العمل ما يؤدي بدوره إلى تقليص فرصة ارتفاع مؤشر الكتلة الجسدية والأمراض الغذائية المزمنة؟ (مثل السكري وارتفاع الضغط وغيرها من أمور).



٤) واضب على شرب السوائل في أثناء العمل

اجلب معك دائما قوارير الماء الخاصة بك إلى العمل. لا تكتف بتناول أقل من ٨ كؤوس يوميا. غالبا ما ينسى الناس تناول الماء في خضم يوم العمل. ضع قارورة

الماء في متناولك في كافة الأوقات حتى تتجنب الجفاف ونقص الطاقة وخاصة عدم الفاعلية في العمل. الأجسام المتهاكلة والمعنويات المنخفضة لا تعد منتجة مثل نظيراتها النشيطة.

في السعودية يعانون السمنة بينما يعاني ٢٥,٦% من الرجال و٣٩,٩% من النساء في الإمارات العربية المتحدة ذات الداء). وفيما يلي أهم النصائح لترويج نمط حياة أكثر صحية لممارسته في مكان العمل.

١) لا تنس تناول طعام الفطور: وذلك كل صباح قبل أو بعد وصولك إلى المكتب



يعد تناولك وجبة فطور كاملة المفتاح الأساسي للحفاظ على توازنك الغذائي على مدار اليوم (اهدف إلى تناول ٣ إلى ٥ وجبات صحية في اليوم)

٢) اجلب طعامك المعد في المنزل

احزم معك طعام الغداء: يعد الطعام المحضر في المنزل أصح بكثير من وجبات المطاعم السريعة وغيرها من حلويات وسكريات دسمة. أيضا، ليكن في متناولك بعض من الوجبات الصحية الخفيفة في مكتبك حتى تستطيع التغلب على إغراءات الأطعمة غير الصحية فور حصولها.

٥) تابع الحركة

هل تحتاج إلى التحدث مع زميل لك؟ إذهب إليه بدلا من استخدام الهاتف أو البريد الإلكتروني. هل لديك طلب ضروري لقسم تكنولوجيا المعلومات في الطابق الثاني؟ إذهب إليهم بنفسك. سيساعد هذا المجهود البسيط على الحفاظ على دورتك الدموية.



٦) اطرح موضوع الصحة على الإدارة

لكونك موظفا بدوام كامل، يعني ذلك أنك ستقضي معظم وقتك في العمل. هل تظن أنك وزملاءك أنه من الأفضل للإدارة تزويدكم بإجراءات تساعدكم على الحفاظ على نمط حياة صحية؟ هل سيساعد وجود صالة رياضية في الشركة أو كافتيريا مختصة بتقديم الوجبات الصحية على الحفاظ على لياقتكم في الشركة؟ قدم هذه الاقتراحات إلى الإدارة العليا في الشركة. في نهاية المطاف سنؤدي هذه المسألة إلى رفع العائد الاستثماري.



٣) أخرج من المكتب خلال استراحة الغداء:

اخرج من المكتب حتى لو كانت مدة الاستراحة ٣٠ دقيقة أو ساعة كاملة وخذ نزهة صغيرة في أنحاء المكتب أو الحي الذي تقع فيه الشركة. إذا كان الجو باردا جدا أو حارا جدا توجه إلى أحد المجمعات التجارية أو المتنزهات لتمشي هناك.



نحو شراكة بين مصلحة الزكاة والدخل ومكاتب المحاسبين القانونيين

تنظر مصلحة الزكاة والدخل إلى مكاتب مراجعة وتدقيق الحسابات العاملة في المملكة نظرة الشريك الحريص على المصلحة المشتركة مع شريكه فخره أو تعثر أحدهما ينعكس سلباً على الآخر. لذا دأبت المصلحة على إطلاع تلك المكاتب على المستجدات التي تطرأ على أعمال المصلحة من خلال التواصل المباشر المتمثل في اللقاءات التي تنظمها المصلحة مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في الغرف التجارية والزيارات التي يقوم بها المحاسبون إلى مقر الإدارة العامة للمصلحة وفروعها. كما تستطيع المكاتب توجيه الأسئلة والاستفسارات بل والملاحظات والإطلاع على إجابات المصلحة في موقع المصلحة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) فضلاً عن صفحة المصلحة التي تنشر كل أسبوعين في صحيفة الاقتصادية ومجلة المصلحة التي تصدر كل ثلاثة أشهر وتتضمن العديد من المقالات المتخصصة في الزكاة والضرائب بجانب رصد الأحداث الاقتصادية المهمة وإطلاع القارئ الكريم على آخر اتفاقيات منع التهرب وتحاشي الازدواج الضريبي التي توقعها المملكة مع الدول المختلفة مستهدفة الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه للمنشأة السعودية التي لها نشاط تجاري في الخارج وللمستثمر الأجنبي والمقيم على أرض المملكة من مزايا ضريبية في المملكة والدولة الموقعة معها لتنشيط التبادل الاستثماري والاقتصادي بمفهومه العام.



أ / صالح بن علي العواجي
الغامدي

نائب مدير عام مصلحة
الزكاة والدخل للعمليات
المساندة

ومن مقتضيات الشراكة بين المصلحة ومكاتب المحاسبة أن تطلع المكاتب على إجراءات وخطط المصلحة لتتماشى إجراءاتها وخططها معها بما ينعكس على مستوى خدمة المكلفين الذين هم عملاء المكاتب في نفس الوقت، فبعد نشر النظام الآلي في إدارة كبار المكلفين وفروع الرياض وجدة ومكة المكرمة والطائف تعزز المصلحة البدء في فرع الدمام في غضون أسابيع بعد أن انتقل إلى مقره الجديد وقد رافق نشر النظام تفعيل السداد عن طريق البوابة الالكترونية للمدفوعات الحكومية (سداد) وتم تطبيقه في الفروع سالفة الذكر والمصلحة مستمرة في هذا التوجه. كما تقوم المصلحة بحملة واسعة لتحديث عناوين المكلفين من خلال الدخول على النموذج المخصص لذلك على موقعها في شبكة الانترنت بهدف تمكين المصلحة بعد تطبيق إدخال الإقرارات إلكترونياً من إيصال الشهادات مناولة على العناوين الصحيحة للمكلفين بالبريد السريع وستقوم المصلحة بالتنسيق مع هيئة المحاسبين القانونيين بانتقاء مجموعة من المكاتب للقيام بتجريب إدخال بعض الإقرارات إلكترونياً في سبيل تفادي أي صعوبات قد تظهر ومعالجتها توطئة لفتح الباب أمام التطبيق الشامل.

ومن نافلة القول أن الشراكة بين المصلحة ومكاتب المحاسبين القانونيين تستدعي بذل قصارى الجهد من جانب المكاتب لمراعاة تعليمات المصلحة ومساعدتها في تحصيل المستحقات الزكوية والضريبية حسبما تقتضيه المهنية المطلوبة من جانب المكاتب حيث صادفت المصلحة تدمراً وشكاوى من بعض المكلفين عند مطالبتهم بضرية الاستقطاع بحجة عدم علمهم بوجودها وعدم تبيان ذلك لهم من المكاتب التي

تراجع وتدقق حساباتهم. ●

معيار مسؤولية المراجع
تجاه الفش عند مراجعة
قوائم مالية

لجنة معايير المراجعة
ذو القعدة ١٤٢١هـ - أكتوبر ٢٠١٠م

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
S O C P A

صدر حديثاً عن

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

الملتقى السعودي الأول للماليين ٢٠١١م

الماليون في العقد الجديد: طموحات وتحديات

The First Saudi Finance Professionals Forum 2011

Finance professionals in the new decade: aspirations and challenges

المملكة العربية السعودية - الدمام
٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢ مارس ٢٠١١م
Dammam, KSA
March 2nd, 2011

www.socpa2011.org

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

تنظيم

الاقتصادية

الراعي الإعلامي

أرامكو السعودية
Saudi Aramco



الراعي الرسمي